دراسة فنية لسجلات محكمة مكة المكرمة مع بيان بأسماء قضاتها(*) (١٢٠٦ - ١٣٤٣هـ)

أ. تركي بن مطلق القدّاح العتيبي

أولاً: التعريف بسجلات المحكمة

إن سجلات محكمة مكة المكرمة هي عبارة عن دفاتر مجلدة مختلفة الأحجام والمقاسات، يدوّن فيها الوقائع الشرعية، مثل البيع والشراء، والوقف، والنكاح، والخصومات والنزاع، وإثبات وفاة أو دين أو مال مأخوذ، أو إصلاح ذات البين، أو توزيع تركة، أو وفاة رجل وحصر تركته، أو عتق مولى، أو قضية خلع، أو إثبات نسب، ونحو ذلك، كما يدوّن فيها أحياناً بعض الوقائع السياسية، مثل: تعيين أحد أمراء مكة المكرمة، أو مسؤول في أحد مناصب الدولة، ونحو ذلك.

(*) الشكر أولاً وآخرًا لله سبحانه، الذي وفق ويسّر وأعان، ثم بعد ذلك لا يسعني إلا أن أشكر من كان سببًا في هذا البحث: صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، بأمره الكريم، وتوجيهه الفاضل إلى معالي وزير العدل - آنذاك - الشيخ عبدالله بن محمد آل الشيخ، وفضيلة الشيخ منصور بن محمد الراشد رئيس محكمة مكة، فلهم مني جزيل الشكر والثناء على ما أسلفوا لدي من يد. ثم أزجي شكري وثنائي لأستاذي الدكتور محمد بن عبدالله الغنام، الّذي أفادني ببعض الملحوظات القيمة والمفيدة.

كما يدوّن فيها ما له علاقة بالنواحي الاقتصادية أو الدينية، مثل: أن من عادة أمناء بيت المال بمكة المكرمة أنهم يأخذون تذكرة الدفن لمن يموت من حجاج أهل الجاوى وأهل الهند بمكة المكرمة، ويأخذون على ذلك شيئًا من النقود من قرشين إلى عشرة قروش، ثم تشير الوثيقة إلى أن ذلك مخالف للأصول الشرعية في أمثال ذلك، حيث منع القاضي أمين بيت المال وأتباعه وغيرهم ممن له دخل في إعطاء التذكرة[١].

كما احتوت السجلات على بعض القضايا الاجتماعية في مكة، مثل الزواج، والطلاق، والوصايا... وغيرها.

أ - الوصف:

تعد سجلات محكمة مكة المكرمة من أقدم سجلات المحاكم في المملكة العربية السعودية، حيث يتوافر فيها نحو ١٧٤ سجلاً قديمًا، وتغطي المدة من سنة ١٢٠٦-١٣٤٣هـ، ومن خلال مطالعتي لأقدم سجلات محكمة مكة القديمة لم أعثر على سجل أقدم من سنة ١٢٠٦هـ، مع وجود ما يشير إلى سجلات قديمة في كتب التاريخ والتراجم خلال القرن العاشر الهجري، وربما أقدم من ذلك[٢]، يقال إنها تعرضت لسيل أتلفها، وهناك من يقول إنها تعرضت لحريق[٣].

(١) جلد رقم ٧١، ورقة ١، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٢٩٩هـ.

(٢) العصامي، سمط النجوم العوالي، وتواريخ آل فهد، كإتحاف الورى بأخبار أم القرى، وبلوغ القرى، وغيرها.

(٣) تذكر بعض كتب تاريخ مكة أن مكة تعرضت لحوادث سيول متفرقة يصل بعضها إلى باب الكعبة وأتى على ما في بعض البيوت والدور، وقد تجاوز عدد هذه الفيضانات منذ القرن الحادي عشر الهجري=

والسجلات المتوافرة مختلفة القياسات والأحجام، وسوف يأتي تعريفنا بكل سجل من حيث مقاسه، وعدد أوراقه، أما ألوان تجليدها فإن اللون الغالب عليها هو اللون الأحمر الداكن، وهو يشبه ألوان السجلات المحفوظة بدار الوثائق المصرية في القاهرة(٤)؛ وذلك لأن الوقت الذي صنعت فيه هو من العهد العثماني، واللغة التي كتبت بها هذه السجلات هي اللغة العربية.

جاء على طرة(٥) الجلد الأول وثيقة وقف لبعض كتب للقاضي محمد عطا أفندي، حيث يقول القاضي ما نصه: "الحمد لله وحده، الفتاوى الهندية، كتاب الكافي للحاكم الشهيد، خزانة الأكمل في الفتاوي، فتاوى خير الدين الرملي، الفتاوى البزّازية(٦)، الإصلاح والإيضاح لابن الكمال، تنوير الأبصار، شرحه المسمى بالبدر المختار، حاشية الحلبي على الدّر المختار، نقول بهجة الفتاوي، علي أفندي فتاواسي، بهجة

= وحتى القرن الماضي ما يقارب ٣٢ حادثًا. انظر: رقية حسين سعد بخيم، البيئة الطبيعية لمكة المكرمة، ط١ (مكة المكرمة والمدينة المنورة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص٢٤٢، ويرد في الوثائق المحلية إشارات إلى آثار السيول على الحرم المكي الشريف، ومنها رسالة - زودني بها مشكورًا الأستاذ طلال الطريفي - مرسلة من حسن الدخيل إلى طلال بن رشيد مؤرخة في ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٧٨هـ يذكر فيها أن السيل في مكة مثل طوفان نوح، وقد وصل الماء إلى حزام الكعبة، وسقط ألف بيت في مكة، ولم يصلَّ في الحرم لمدة ثلاثة أيام.

(٤) مشاهدات الباحث.

(٥) الطُّرّةُ: طُرّةُ كل شيء ناحيته. وطُرّةُ النهر والوادي: شفيرُه. وأطرارُ البلادِ: أطرافها. ابن منظور، لسان العرب، ط١ (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م)، مج٤، ص ١٦٧.

(٦) هي فتاوى جمعها الشيخ محمد بن محمد بن شهاب الكردري البزازي.

الفـتـاوي روح على الشــروح على الســراجـيــة، شـرح المنسك المتوسط لعلي القاري، بهذه الكتب المحررة أساميها قد وقفها حضـرت[ة] أفندينا أعلم الموالي العظام وأشـرف السـادات الكرام القاضي ببكة المباركة في هذا العام على محكمة مكة المشرفة شرفها الله تعالى إلى يوم الآخرة، بحيث لا يباع ولا يرهن ولا يودع ولا ينقل من المحكمة، فمن بدّله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، أعني به سيّد محمد عطا الله أفندي ابن شيخ الإسلام محمد شريف أفندي ضاعف الله له الأجور، آمين. لحررا[٧] في الخامس عشر من شهر شوال سنة ست ومأتين [مائتين] وألف، وأنا الفقير إليه عز شانه محمد أمين المولى خلافة بمكة المكرمة" الختم.

ثم يرد ذكر مقدار عشرة أسطر باللغة العثمانية محررة بتاريخ ٤/١/١٢٠٥هـ، ثم يأتي ذكر فرمان التعيين.

١ - افتتاحية السجلات:

تفتتح السـجلات أحيانًا بوقائع شرعية تختلف بين جلد وآخر، نظرًا لأنها خضعت لإعادة ترتيب أوراقها على الراجح، حيث يفهم من استعراضنا للسجلات القديمة أن افتتاحيات السجلات واضحة من ديباجتها وأسلوبها وخطها ومكانها من الجلد، حيث تكتب في أوله على الغالب، وسوف أسوق نماذج منها، لأنها قد تختلف في بعض الأحيان، لاختلاف القضاة.

- جاء في أول الجلد رقم ١ الورقة الثانية ما نصه: "الحمد لله الذي أمر الحكام بالعدالة فيما حكموا بين النساء

(٧) هكذا في الأصل، والصواب: تحريرًا.

والرجال، وعجّل نسب[٨] العالمين بمقتضى أمره عند حلول الآجال، والصلوة[٩] [الصلاة] والسلام على الرسول الذي هو صاحب برهان في دعوى النبوة والإرسال، وشفيع للذين..[١٠] شراء بيوت في الجنة مع قلة نقود الأعمال، وعلى آله وأصحابه الراضين بالقـ[١١] في الغيبة والحضور، على الوارثين عنهم علوم الدين الموصين بالخير لمن بعدهم من الإناث والذكور. وبعد، فهذه مجلّة[١٢] اتخذت لضبط الوثائق في زمن العبد الفقير إلى ربه اللطيف السيد محمد عطاء الله بن المولى محمد شريف القاضي بمكة المشرفة زادها الله تعظيمًا ومهابة، من أول محرم الحرام سنة ١٢٠٦[هـ]". الختم: (السيد محمد عطا الله).

- وجاء في الورقة ٢٣ من الجلد ٣ ما نصه: "بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون، هذا سجل محفوظ بأعين الشريعة ملحوظ، لضبط الوقايع[الوقائع] الشرعية والأمور الدينية والأحكام المأخوذة عن سيد البرية صلوات الله عليه في كل بكرة وعشية، وذلك في زمن قاضي القضاة ملاذ العفاة، قاموس البلاغة والإفهام، خطيب الموقف في آخر هذا العام[١٣]، مميز الحلال عن الحرام،

(٨) هكذا غير واضحة في الأصل.
(٩) هكذا في الأصل، والصواب ما أثبتناه بين حاصرتين.
(١٠) هكذا غير واضحة في الأصل.
(١١) هكذا غير واضحة في الأصل ولعلها (القدر).
(١٢) مجلة: مصطلح يقصد به أنها مأخوذة من تسلسل معين في مجلد مخصص لتدوين الوقائع الشرعية.
(١٣) يقصد يوم عرفة.

مـرجع الخـواص والعـام، حـسن الليـالي والأيام، مـحـرر القضايا والأحكام، مؤيد شريعة خير الأنام حينئذ ببلد الحـرام، المولى الأعظم والحـبـر الجـهـبـذ الأفـخم، مـولانا وسيدنا الشريف والبحر الزاخر الغطريف مولانا خطواني زادة السيد محمد تقي الدين، بلغه الله في الدارين مراده، وأناله ما شاء وأراده، بحرمة(١٤) سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم".

- وجـــاء في أول الجلد ٢ من الجلد ٣ قــــوله: "بسم الله الرحـمن الرحيم، هذا سجل مـحـفـوظ بأعين الشـريعـة ملحوظ، لضبط الوقايع[الوقائع] الشرعية والأمور الدينية والأحكام المأخوذة عن سيد البرية صلوات الله عليه في كل بكرة وعشيـة، وذلك في زمن قاضي القضـاة ملاذ العفاة مولانا السيد محمد تقي الدين حطواني(١٥) زاده، بلغه الله في الدارين مـــراده، وأناله مــا شـــاء، وارائه وبذه[؟] الوقايع[الوقائع] من الحجاج الذين جاؤوا إلى مكة المكرمة في عـــام ثلاثين ومـــائتين وألف من هـجــرة من له العـز والشرف صلى الله تعالى عليه وسلم".

- وجاء في الجلد رقم ٧ في ظهـر الورقـة الأولى مـا نصـه: "بسم الله الرحـمن الرحيم، الحـمـد لله الذي علم بالقلم، وجــعـل آياته أعـــلامًــا على الناس وعلم مـــا لم يعلم، والصلوة[الصلاة] والسلام على محمد، هو حجة للأمم،

(١٤) لا يجوز الدعاء بجاه مخلوق.

(١٥) جاء رسم الاسم في مواضع كثيرة بالخاء المعجمة (خطواني)، وهو الصواب.

وعلى آله وصحبه كل واحد منهم في الدين علم. وبعد، فهذه مجلة محفوفة وسجل محفوظة لضبط الحجج الشرعية وقيد الإعلامات والدّفاتر المرعية، في زمن أقضى القضاة الكرام والعالم النحرير المقدام، خطيب الموقف في هذا العام، الحاسم لخصومات الأنام، مؤيد شريعة نبينا عليه السلام، وممهد طريقة المحمدية بالتعليم والإفهام، يومئذ في بلد الله الحرام، الفاضل العالم بأحكام الله، مولانا الحاج محمد سعد الله ابن شيخ الإسلام علامة الأنام مولانا عرب زاده الحاج محمد عارف أفندي، حفظهما الله في الدنيا بغرسه[؟] مدى ابن المرحوم عرب زاده عطا الله أفندي، جعلهم الله في الآخرة من المخلصين بلطفه الخفي، في عام أربع وثلاثين ومائتين وألف من هجرة من له السعادة والشرف".

- وجاء في الجلد ١٠ في أوله: "الحمد لله، أستغفر(١٦) الله العظيم الذي لا[إ]له إلا هو الحي القيوم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، لا [إ]له إلا الله محمد رسول الله، الحمد لله كل عام".

- وجاء في ظهر الورقة الأولى من الجلد ١٣ قول القاضي: "سبحان من تفرد بالديمومة، والصلوة [الصلاة] والسلام على خير البرية، وعلى آله ذوي النفوس الزكية، وأصحابه أولي المراتب العلية. وبعد، فإن ما يسطره في هذه المجلدة الجليلة والخريدة الجديدة الجميلة من الوقايع[الوقائع]

(١٦) في الأصل: اصطغفر.

والحجج السديدة، بإجراء الأحكام الشرعية، وتحرير الصكوك المرعية، في زمن أعلم العلماء المتبحرين، ونخبة الجهابذة المحققين، رافع أعلام الشريعة والدين، الكارع من حياض شريعة سيد المرسلين، جناب مولانا وسيدنا يازيجي زاده السيد حسين، القاضي بمكة المكرمة يومئذ، أدام الله تعالى وجوده، وبلغه في الدارين نهاية مقصوده، وجعل الله تعالى التمام إلى خير من غير ضير، ذلك من شهر محرم الحرام سنة خمسة وخمسين ومأتين[مائتين] وألف".

- وجاء في افتتاح الجلد ٢٤: "هذه مجلّة اتخذت لأن يكتب فيها الصكوك والوثايق، بمساس الحاجة إلى صيانة الأحوال بين الخلايق، في زمن العبد المفتقر إلى كريم ربه المجيد، السيد إبراهيم أدهم القاضي بمكة المكرمة. وقع البدئ[ء] والافتتاح في غرة محرم الحرام لسنة سبع وستين ومايتين[مائتين] وألف من هجرة من له العز والشرف، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا".

- وجاء في افتتاح الجلد رقم ٤٥: "يا فتاح يا عليم يا رزاق يا كريم، رب يسر ولا تعسر، رب تمم بالخير. هذا المجلد اتخذ سجلاً محفوظًا بمحكمة مكة المكرمة لأن يكتب فيه الصكوك والوثايق الشرعية لأجل حفظ ذلك لو احتاج الأمر إلى مراجعة شيء منها بعد تقادم الزمن، فيوجد المطلوب حرفًا بحرف، وذلك في زمن العالم العلامة،

أقضى قضاة المسلمين، مؤيد شريعة سيد المرسلين ببلد الله الأمين، قاضي مكة المشرفة حالاً في عام الرابع والثمانين والمايتين[المائتين] والألف، مولانا علي راتب بيك زادة السيد الحاج محمود بيك، دام[دامت] أفضاله ومجده".

- كما جاء في افتتاح الجلد رقم ٦٣: "بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله الذي حكم الشرع القويم بالقلم، وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأنام..(١٧) رحمة للعالمين بالعلم والحكم، وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا جهدهم في إجراء الشريعة بين العرب والعجم. وبعد، فهذه جريدة وخريطة جديدة اتخذت بكتب الصكوك والسجلات والمراسلات الواقعة لدى المفتقر إلى آلاء ربه العلي، القاضي بمكة المكرمة شرفها الله تعالى إلى يوم الآخرة. وابتداء ذلك في غرة شهر محرم الحرام لسنة أربع وتسعين ومايتين[مائتين] وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم".

٢ - اختتام السجلات:

- جاء في الجلد رقم ٣ ورقة ١٩ ما نصه: "الحمد لله رب العالمين، والصلوة[الصلاة] والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. أما بعد، فقد من الله سبحانه وتعالى علينا بختم هذا السجل المبارك وتمامه كما ينبغي

(١٧) قطع في أعلى الورقة.

شرعًا، والحمد لله أولاً وآخرًا باطنًا وظاهرًا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. حرر يوم السبت بعد العصر الواحد والعشرين من ذي الحجة الحرام سنة ألف ومئتين وتسعة وعشرين، تم المصلحة [المصالحة] السيد محمد صديق حس؟ توفيق غفر لهما". الختم: (السيد محمد صديق).

- وجاء في الجلد رقم ٣ في آخر ورقة منه قول القاضي: "جف القلم بمعه[لعلها بمعية][١٨] الفقير إليه عز شأنه[١٩]، السيد محمد تقي الدين خطواني زاده، القاضي بمكة المكرمة، غفر لهما".
- وجاء في آخر الجلد ٢ من الجلد ٣ ورقة ٤٠ قوله: "تم الكلام في هذا المقام بمعه[؟] الفقير إليه عز شأنه[٢٠]، السيد تقي الدين حطواني زاده، القاضي بمكة المكرمة غفر لهما"[٢١].
- وجاء في الجلد رقم ٥ في ورقة يبدو أنها الأخيرة:

"حمدت الله بدءًا واختتاما

على الهادي صلاة[٢٢] مع سلاما

(١٨) لعل المقصود بقوله "بمعية" هو اختتام الكاتب للجلد مع القاضي.

(١٩) في الأصل شانه بدون همزة.

(٢٠) في الأصل شانه بدون همزة.

(٢١) ورد مثل هذا في الجلد رقم ٤ ورقة ١٦ قوله: "تم الكلام في هذا المقام بخط الفقير إليه عز شانه السيد محمد تقي الدين حطواني زاده القاضي بمكة المكرمة".

(٢٢) في الأصل: صلوة، والصواب ما أثبتناه.

بمعه أفقر عباد[٢٣] الله، ابن المولى المرحوم حافظ محمد حامد، القاضي يومئذ ببلد الله الحرام ببكة دار السلام، غفر له ولوالديه بجاه نبيه[٢٤] عليه السلام" الختم.

- وجاء في الجلد ٧ قول القاضي: "الحمد لله على التمام، محمد سعد الله ابن عرب زاده القاضي بمكة المكرمة، بمعه الفقير إليه عز شانه غفر لهما".

- وجاء في الجلد رقم ٨ ورقة ٧٥: "حمد الله تعالى بإتمام المدة بحسن ختامه، ورجا عفو خطائي بحرمة سيد محمد[٢٥] وآله، الفقير إلى الله تعالى مشرب زاده الحاج عبدالرحمن القاضي بمكة المشرفة"[٢٦].

- وجاء في الجلد رقم ١٠ في وسط إحدى الوثائق قوله: "ختمت بالخير وتوفيق السيد محمد شرب حفيد صالح أفندي زاده، القاضي بمكة المشرفة، بمعه الحقير[٢٧] إليه سبحانه غفر لهما".

- وفي الجلد رقم ١١ قول القاضي: "ختامه مسك، عامر أفندي سعد الحاج محمد بهاء الدين، القاضي بمكة المكرمة بمعه الفقير إليه تعالى" الختم.

(٢٣) في الأصل: عباد غير منقوطة.
(٢٤) لا يجوز الدعاء بجاه مخلوق.
(٢٥) تقدم لنا التعليق على مثل هذا وأنه من الممارسات غير الجائزة.
(٢٦) تكرر مثل هذا للقاضي نفسه في السجل رقم ٩، ص٣٨.
(٢٧) في الأصل غير منقوطة.

- وجاء في الجلد رقم ٧٤ ما نصه: "قد ختم هذا الدفتر بالخير وتمامه في دفتر القسامات لعامنا هذا عام الثلاثمائة بعد الألف".

ب - ملحوظات عامة على السجلات:

١ - هناك بعض السنين لا يوجد لها سجلات تدوّن وقائعها الشرعية فلعلها مفقودة، مثل: من سنة ١٢٠٨-١٢٢٧هـ، حيث إن المدة بين الجلد الأول والثاني - كما تقدم - لا يوجد لها جلد، كذلك من ١٢٣٧-١٢٤٥هـ، ومن ١٢٤٦-١٢٥٠هـ،... إلخ. وسوف يتضح ذلك معنا من خلال عرض سجلات المحكمة القديمة في الجدول التقريبي الذي يوضح عدد الوثائق التي تغطي هذه المدة، وسنقوم بترقيم السجلات تباعًا وفق تسلسلها وتاريخها الزمني، كما سيأتي.

٢ - يلحظ على بعض السجلات أنها غير مرقمة، كذلك تجد بعضها مرقمًا من الجهتين، كالجلد الأول الذي يسجل الحوادث من سنة ١٢٠٥هـ إلى سنة ١٢٠٧هـ.

٣ - بعض السجلات ليس له افتتاحية، وإنما يبدأ بواقعة شرعية، مثل الجلد رقم ١ و٢، والجلد الأول من الجلد٣، والجلد ٤ و٥ و٦ و٩ و١١ و١٢ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢١ و٤٣ و٤٨ و٥١ و٥٣ و٥٤ و٥٨ و٦٠ و٦٢ و٦٥ (٢)[٢٨] و٦٨ و٧٢ و٧٣ و٧٨ و٨٠ (٢) و٨٢ و٨٤ (٢) و٨٥ و٨٩ (١-٢) و٩١ (٢)... إلخ.

(٢٨) أعني به الجلد الثاني من الجلد رقم ٦٥ حسب التصنيف الموجود في المحكمة.

٤ - أغلب السجلات لا تخلو من ضبط تركات لكثير من المتوفين في مكة المكرمة، وكذلك للمتوفين في المدينة المنورة، والطائف، وجدة، والشام، ولكنها حررت بمكة، فيشكل ضبط التركات حيّزًا لا يستهان به من تلك السجلات. وإن كان أغلب المتوفين من العامة، إلا أنه يوجد من بينهم بعض العلماء والأمراء والرؤساء والمسؤولين في الدولة العثمانية آنذاك. وقد لحظت أن بعض السجلات يكثر فيها ضبط التركات مما يخيل للقارئ أنها وضعت خصيصًا لضبط التركات فقط، حتى وردت إشارة لعلها تؤكد ذلك، حيث جاء على طرة السجل رقم ٦٢ ما نصه: "هذا السجل.. بمحكمة مكة المشرفة لضبط الترك ودفاتر القنا[أو القتا] والإعلامات المتعلقة بالخزينة العامرة، وذلك من[مدة] قاضي مكة المشرفة السيد إبراهيم أدهم لدي قاضي، لعامنا هذا عام الثالث والتسعين والمايتين والألف عام سنة ١٢٩٣[هـ]". فيفهم من هذا أن هناك سجلات خصصت لضبط التركات، ويؤكد هذا ما جاء في الجلد ٤٠ بتاريخ ١٢٨١/١/٤هـ، حيث ورد ما نصه: "هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى جعل لضبط القسامات وحفظ التركات للحاضر والباد، المحررة بمحكمة مكة المكرمة بمعرفة الشرع الشريف، في زمن ومدة قاضي مكة...". أما السجلات التي يكثر فيها ضبط التركات فهي السجل ٧ و ٩ و١٥ و١٦ و٤٣ و٦٠ و٦٢ وغيرها. وقد يستفاد منها - فضلاً عن معرفة مكان المتوفى وتسجيل تاريخ وفاته الدقيق باليوم والشهر

والسنة - معرفة أبنائه ومعرفة مكان إقامتهم في بعض الأحيان، كذلك معرفة أسماء بعض تلك التركات المختلفة والمتنوعة، والتي قد يكون من بينها ما لا يوجد في مصدر آخر، ومنها ما هو معروف إلى وقتنا الحاضر(٢٩).

٥ - جاء في بعض السجلات ما يشير إلى سبب كتابة بعض القضاة للقضايا ضمن السجلات الخاصة بالتركات، حيث ورد في آخر الجلد رقم ٤٤ ما نصه: "... قد امتلأ هذا السجل والإعلامات، وبقي بعض الحجج، فقيّدت في سجل التاركات[التركات] لعام سنة ١٢٨٣[هـ]، فليراجع عند الاحتياج إليه، ختم بالخير".

٦ - يغلب على أكثر السجلات وجود قضايا وصكوك كتبت بلغة عثمانية، وهو ما ورد بشكل واضح في الجلد ٢، والجلد ٢ من الجلد ٣، والجلد ٤ و ٥ و ٦ و٧ و٨ و١٠ و١١ و١٢ و١٥ و١٦ و١٧ و١٩ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣٢ و٣٥ و٣٦ و٣٨ و٤٠ و٤٦ و٥١ و٥٢ و٥٥ و٥٧ و٦١ و٦٣ و٦٤ و٦٥ من الجلد الثاني، وجلد ٦٩ و٧١ و٧٨ و٨٠ وغيرها. وهي تتراوح بين وريقات قليلة مثل ما جاء في السجل رقم ٦ حيث لا تتجاوز ثلاث ورقات، وورقات عدة في سجلات أخرى، فالراجح أن هذه الصكوك تكتب

(٢٩) من تلك الأدوات والأغراض التي وردت في السجلات: خردة حوايج، وعباه، وصحن، جنبية قديمي، كرى البيت، ثوب بفته، قدر هندي، ثمن نصف أردب، شال كشمير، صحون بلور، أثواب درابزون، شراشف بيض، فانوس، مشعاب، بندق، بندق سلطاني، عقال، صمادة، مواعين، صندوق، شمسية، سحارة، شداد، بيعة بارود، بقشة، دفعة زبون، ثوب خمري، تباسي كبار، ملاية تركية.

للأتراك الذين يقطنون مكة المكرمة، ورأيت أن قسمًا منها يتعلق بقضايا في ولايات تركية كأنطاكية وانطوليده، وغيرها.

٧ - جاء في الجلد رقم ٩ حول نقل إحدى الوثائق من مسودة السجل قوله: "[ا]لحمد لله، هذه حجة صحيحة شرعية، نقلت من مسودت[ة] السجل للمحفوظ كاملها الأصيل، الصادر في عام السابع والثلاثين بعد المايتين والألف، على يد مولانا فخر قضاة الإسلام مشرب زاده...".

فربما يفهم من هذا القول أن لبعض السجلات مسودات في ذلك الوقت، ولعل بعض ما تبقى من السجلات اليوم هو عبارة عن مسودة لبعض تلك السجلات.

٨ - ورد في الجلد رقم ٦٢ شطب على إحدى الوثائق وكتب ما نصه: "الحجة المشطوبة قرينة لا يعمل بها، حيث إن تحررت حجة عوض عنها في نمره(٣٠)، فالمعتمد عليها ويجري العمل بمضمونها".

٩ - أن القضاة يقيدون بعض الوثائق إن كانت صحيحة في سجلاتهم، مثال ذلك ما ورد في الجلد ٨٧ رقم ١ قول القاضي: "قد اطلعت على هذه الحجة فوجدتها صحيحة صالحة للاحتجاج بها، فأيدتها وأمرت بقيدها في سجلنا الشرعي المحفوظ بمحكمة مكة المكرمة لعامنا هذا، وأنا الفقير إلى الله تعالى أحمد مختار بن بدر الدين، القاضي بمكة المكرمة، حرر اليوم الخامس والعشرين من جمادى الأولى من عام السادس والثلاثمائة والألف" الختم.

---

(٣٠) بعض السجلات مرقمة.

١٠ - يوجد تنبيه على طرة بعض السجلات - مثل الجلد ٣٥ - باللغتين العثمانية والعربية، ويبدو أن ما كتب باللغة العربية ترجمة للعثمانية، حيث يتضمن التنبيه على أسماء أشخاص غير موثوق بعدالتهم، وألحقت عليهم أسماء أخرى فيما بعد، وهذا نص ما كتب: "... ثم ألحق إلى هؤلاء... لأنه قد ثبت وتحقق لدينا أنهما ليسا ممن يوثق بعدالتهما في أمور الوكالات عن الناس بالمحكمة الشرعية، وأنهما ممن يسعى بالحيلة في إضاعة حقوق الناس، حتى تجاسرا إلى سرقة قيود من السجل المحفوظ بالمحكمة الشرعية. وقد أثبتنا اسميهما في هذا السجل ليكون مرجعًا في عدم قبول وكالتهما في أمور الناس، وبالله الاعتماد، ٢٧ رجب ٥٧[١٢هـ]".

١١ - حالة أغلب السجلات جيدة وفيها ما هو مرمم كالجلد رقم٦٢[٣١]، إلا أن هناك سجلات قليلة هي بأمس الحاجة إلى ترميم[٣٢].

١٢ - الجلد رقم ٩ ورقة ٨ فيها أثر قطع من أسفلها إلى اليسار، وفي ورقة ٢٦ قطع في أسفل الصفحة، والجلد رقم ١١ أوراقه مخرومة ومرقعة في أكثرها.

(٣١) قامت بترميمه دارة الملك عبد العزيز.

(٣٢) هنا لا بد لي من الإشارة إلى أن رئيس محاكم مكة المكرمة فضيلة الشيخ منصور بن محمد الراشد - وذلك عندما دار بيني وبينه حديث حول السجلات - أبدى اهتمامه وحرصه الشديد على ترميمها والحفاظ عليها، وإنني أهيب هنا بالمراكز والمؤسسات العلمية في بلادنا إلى المبادرة بترميم ما يحتاج منها إلى ترميم، وهي قليلة، لعلنا بذلك نحافظ على أثر من آثار بلد الله الحرام.

١٣ - من الملحوظ أن أكثر الدعاوى في السجلات مرقمة بعدد يبدأ من واحد وينتهي بانتهاء صفحات الجلد، والعدد مكتوب بخط مغاير - حديث - يختلف عن خط الوثائق القديم، والقضايا عمومًا بخطوط مختلفة، نظرًا لاختلاف القضاة والكتبة، فبعض السجلات مثلاً كتب بخط نسخ واضح، بعضه صغير الحجم وبعضه كبير، وبعضها الآخر كتب بخط رديء.

١٤ - تبدأ بعض القضايا بعد الثناء على الله بقول القاضي (إعلام شرعي)، والملحوظ على أغلب هذه القضايا أنها دعاوى خصومة تتعلق بالحقوق من سلب مال، أو بيع فيه عيوب شرعية ونحو ذلك.

١٥ - اختلاف عدد الوقائع من جلد لآخر؛ فالوقائع الشرعية مثلاً في الجلد رقم ٤ عددها ١٦٦ واقعة شرعية، وفي الجلد رقم ٥ عددها ٢٠٧ وقائع شرعية، عدا الوقائع المكتوبة باللغة العثمانية، والسجل رقم ٦ عدد وقائعه ١٨٣ واقعة شرعية، والجلد رقم ٧ عدد وقائعه ٣٥٢ واقعة شرعية، خلاف الوقائع العثمانية، والجلد رقم ٨ عدد وقائعه ٥١٩ واقعة شرعية، والجلد رقم ٩ عدد وقائعه ٢٧٦ واقعة شرعية (أغلبها ضبط تركات)، والجلد رقم ١٠ وقائعه ٤٤٠ واقعة شرعية، والجلد رقم ١٣ عدد وقائعه ٤٠٤ وقائع شرعية، والجلد رقم ١٤ عدد وقائعه ٣٤٢ واقعة شرعية، والجلد ١٦ عدد وقائعه ٣٧٠ واقعة شرعية.

١٦ - الجلد١ و٢ وغيرهما ملصقة أوراقه الصفراء القديمة على أوراق بيضاء حديثة؛ تقوية لها وحفاظًا عليها من

التلف، وكذلك الجلد ١١ ورقة ٦٩ ملصق عليها ورقة صفراء اللون لتهالك الورقة، وكذلك الجلد ١٢ ورقة ١٣ ملصقة على ورقة بيضاء.

١٧ - وجود فراغات وأوراق بيضاء في بعض السجلات، مثل الجلد رقم ٩ ورقة ١٣ في أسفلها فراغ بمقدار ١٤ سطرًا تقريبًا، وكذلك ورقة ١٤، وفي ورقة ١٦ فراغ بمقدار ٦ أسطر تقريبًا، وفي ورقة ١٧ بمقدار ٩ أسطر تقريبًا، وورقة ٢٥ في أسفلها فراغ مقدار ٥ أسطر، وفي ورقة ٣٠ فراغ بمقدار ٤ أسطر، وفي ورقة ٤١ بياض في أعلاها بمقدار ٩ أسطر، حيث بتر بقية نص واقعة شرعية، وورقة ٥٤ فيها بياض في وسط الصفحة تقريبًا بمقدار ٨ أسطر، وورقة ٦٣ في أسفلها بياض بمقدار ٦ أسطر تقريبًا. وكذلك الجلد ١٣ ورقة ٧ فيها بياض بمقدار ١١ سطرًا، وفي ورقة ١٤ بمقدار ٨ أسطر، وفي ورقة ١٨ فراغ بمقدار ١٠ أسطر، وفي ورقة ١٩ بمقدار ٤ أسطر، وفي ورقة ٢١ بمقدار ١٢ سطرًا تقريبًا، وفي ورقة ٢٣ بمقدار ١٣ سطرًا تقريبًا، وفي ورقة ٢٩ بمقدار ١٢ سطرًا تقريبًا، والمقابلة لها ٨ أسطر، وورقة ٣١ فيها فراغ مقداره ٩ أسطر، وفي ورقة ٣٤ بمقدار ١٠ أسطر، وظهر الورقة ٧ أسطر، وفي ورقة ٣٥ فراغ ٨ أسطر، كما يوجد في الجلد ١٥ فراغات في الأوراق ٨، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٥٧، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٩٣، ٩٤، كما يوجد مثل هذا في بعض السجلات الأخرى،

وتتــراوح هذه الفــراغــات مــا بين ٦ أسطر و١٧ سطرًا. والملحــوظ أن هذه الفــراغــات تتــرك عــمــدًا؛ ربما لأن القاضي سيكمل شيئًا ما، أو أن هناك أمورًا تستدعي في وقتها ترك فراغ كاف.

١٨ - من الملحوظ أن المذهب الشرعي الذي يغطي مدة هذه الدراسة هو المذهب الحنفي؛ لأنه المذهب الرسمي للدولة العثمانية(٣٣).

١٩ - من الملحوظ أيضًا على السجلات ورود عبارات التبجيل والمبالغة في الوصف، سواء كان ذلك في نعت القضاة أو العلماء، أو غيرهم من الخاصة، وهو ما كان سائدًا في العهد العثماني، وهو ما سيتضح معنا في عرضنا لافتتاحياتهم وبعض وثائقهم.

٢٠ - لقد قام مجلس القضاء بحصر السجلات المحفوظة بالمحكمة، حيث شكل لها لجنة قامت بإجراء الجرد والإحصاء والفحص الدقيق للسجلات، من حيث تسجيل بعض الملحوظات على طرتها أو في آخرها، وكتابة عدد أوراقها، والأوراق الفارغة فيها ونحو ذلك، بتاريخ ١٣٥٩/٧/٧هـ.

٢١ - من الملحوظ أيضًا أن السجلات الموجودة حاليًا قد رتبت حسب اجتهاد بعض الموظفين - لعله قبل عقدين

(٣٣) وهذا هو ما يلاحظ في سجلات المحاكم الشرعية في الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي شاهده الباحث في سجلات محكمة الطائف الشرعية.

من الزمن أو أكثر - الذين قاموا مشكورين بتجليد بعض السجلات تجليدًا حديثًا، نظرًا لتلف الجلد القديم الذي يحمي الوثائق والصكوك، حيث جمعت تلك الوثائق والصكوك وربما رتبت في ذلك الوقت، والملحوظ أن بعضها لم يرتب ترتيبًا دقيقًا، حيث تجد السجل يحتوي على وثائق غير مرتبة زمنيًا، مثل:

- الجلد الثاني من جلد رقم ٣، يقع في ٤٢ ورقة، يبدأ في شهر جمادى الأولى من سنة ١٢٣٢هـ، بينما يوجد فيه وقائع وقضايا تتضمن السنين التالية: (١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣هـ).
- كذلك بعض السجلات مقسم في سجلين أو جلدين، ولا أعرف إن كان هذا من الأصل أو أن من أعاد ترتيب هذه الأوراق وتنظيمها رأى تقسيمها إلى مجلدين لكثرة أوراقها، وهو الأقرب، وهذا ما حدث للجلد رقم ٣ حيث قسم إلى مجلدين، الأول كتب عليه بخط حديث (جلد ١٢٢٩ - ١٢٣٠هـ)، والثاني كتب عليه (جلد ١٢٣١هـ).

٢٢ - تتضمن كثير من السجلات افتتاحيات مكتوبة باللغة العثمانية، وهي الفرمانات[٣٤]، وأحيانًا تكون مكتوبة

(٣٤) الفرمانات: مفردها فرمان، وهو الأمر السلطاني إلى من دونه من رجال دولته كالصدر الأعظم أو الوزراء أو الباشوات أو غيرهم، ويصل إلى الأقاليم مع المسلم أو رجال البريد بوجه عام. والأمر من غير السلطان يسمى (بيورلدي) ويكون لمن دونه في المنزلة أيضًا. انظر أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩م)، ص٤٩-٥٠.

باللغتين العثمانية وترجمتها بالعربية، كما في الجلد الأول، والثالث، والخامس، وغيرها، كما تتضمن فرمانات أخرى يتعلق بعضها بالأوقاف السلطانية(٣٥).

٢٣ - عدد الأوراق أو الصفحات في السجلات يبدو أنه قد طرأ عليه طارئ، نظرًا لتقادم السنين وتناول الأيدي، فلو نظرنا إلى ما ورد في الجلد رقم ١٣ نجد أن فيه نصًا كتب فيه: "عدّة أوراق هذا السجل المحفوظ مائة ورقة لا ينقص ولا يزيد"، كما جاء النص مكررًا حرفًا بحرف: "عدّة أوراق هذا السجل المحفوظ مائة ورقة لا ينقص ولا يزيد". وعندما عددت أوراق هذا الجلد وجدته (٨٦) ورقة، كما جاء على طرة الجلد رقم ٢٤ أن عدد صحائفه ١٢٤ صحيفة، حيث يقول: "في هذا السجل مائة وأربعة وعشرين صحيفة مكتوبة بالتمام"، بينما نجد عدد أوراقه (٦٣) ورقة، كذلك الجلد رقم ٨٤ (الأول منه)، نجد أنه جاء في أوله ما نصه: "أوراق هذا السجل المحفوظ المحصورة فيه مائة وثمانية وتسعون ورقة وصحيفاته ثلاثمائة وستة وتسعون صحيفة لا غير، وحرر هذا الإشعار للعلم بذلك[الختم]". بينما واقع أوراقه اليوم (٩٧) ورقة.

(٣٥) مثل فرمان السلطان عبدالحميد في إبقاء أهالي مكة في تعاملهم القديم في الأوقاف السلطانية، بتاريخ ١٣٠٢/٧/٥هـ. انظر: الجلد رقم ٨٧، ص٢٠.

جـ - أهميتها التاريخية:

تُعد سجلات محكمة مكة المكرمة القديمة مصدرًا مهمًا لدراسة أحوال منطقة مكة المكرمة، سواء في النواحي الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية، فهي من أهم سجلات محاكم المملكة العربية السعودية، بل قد لا يغالي المرء إن قال بأنها من أهم سجلات محاكم العالمين العربي والإسلامي، وأهميتها تتمثل فيما يأتي:

١ - أنها تؤرخ للحرمين الشريفين وما يدور حولهما من أحداث.

٢ - أن معلوماتها دقيقة ومفيدة وعلى أيدي قضاة شرعيين، وقل أن توجد في غيرها من المصادر.

٣ - أن المعلومات المتوافرة فيها لا تقتصر على منطقة الحجاز فقط، بل يوجد فيها معلومات عن بقية مناطق المملكة، من ذكر لبعض أعلام تلك النواحي من علماء أو تجار(٣٦)، أو الإشارة إلى بعض رجال بلدان الخليج، أو مناطق أخرى في مصر أو العراق أو بلاد الشام أو اليمن أو بلاد الهند أو تركيا وغيرها.

٤ - فيها ذكر أعيان مكة من الأشراف والسادة وعلمائها وغيرهم.

(٣٦) ممن ورد ذكرهم من التجار النجديين وغيرهم: الشيخ إبراهيم بن سليمان بن حمد البسام ١٣١٣هـ، والشيخ عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم البسام، الذي وصف بتاجر جدة الشهير ١٣١٧هـ، وسليمان بن عبدالله البسام، والتاجر الشهير محمد راغب سنة ١٣١٧هـ المقيم بمكة المكرمة، وغيرهم.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٣١هـ، السنة السادسة والثلاثون
الدارة

٥ - ذكر فيها القضاة الشرعيون وتسلسل أسمائهم.

٦ - تضم أسماء بعض القبائل المجاورة لمكة المكرمة، مثل هذيل، وخزاعة، وقريش، وعتيبة، وسُليم، ومطير، وحرب، وغيرها.

٧ - تضم أسماء أمراء مكة ونوابهم.

٨ - تضم ذكر بعض أعلام أسر الحجاز، وخاصة مكة، مثل العجيمي، والعطاس، والسقاف، والزمزمي، والكعكي، والحمصاني، والقماش، والمغربي، والعبد الشكور، والحلواني، وغيرهم.

٩ - كما تحوي أيضًا ذكر رجال وأعلام من أسر نجدية من بعض المدن خاصة كمدينة عنيزة(٣٧) وغيرها، مثل البسام، والبطحي، والذكير، والطجل، والطعيمي، والعريني، والفضل، والربع، والقناعي، والعتيق، والصوينع، والسكيت، والنفيسة، والراشد، والرشوني، والعقيل، والمهيدب، وغيرها.

١٠ - تضم السجلات أيضًا معلومات عن المؤسسات الإدارية آنذاك، كبيت المال أو البلدية، وغيرها من المؤسسات.

١١ - يرد في بعض السجلات أسماء من ينوب عن بعض سلاطين الدولة العثمانية في أداء فريضة الحج.

١٢ - كما تحتوي هذه السجلات على آلاف الوثائق الشرعية التي تمثل جزءًا مهمًا من تاريخ مكة وما يتبعها من مناطق.

---

(٣٧) من مدن القصيم المعروفة.

١٣ - تساعد السجلات في فهم العلاقات بين مكة والمدينة وغيرهما من المدن.

١٤ - تتضمن السجلات معلومات ثرية عن مشايخ الحرم المكي الشريف وخطبائه ووظائفه من مؤذنين ومدرسين وفراشين، والمفتين من المذاهب الأربعة، ومشايخ بعض التكايا، وآغاوات الحرم وأوقافهم، كما يرد فيها بعض المعلومات عن المدارس القديمة في مكة، وإشارات عن مدرسيها، مثل مدرسة السليمانية وأنها مجاورة للحرم المكي(٣٨)، والمدرسة الداودية وغيرها(٣٩)، وأحيانًا يأتي في بعض الصكوك ما يتعلق بتحديد موقع بعض هذه المدارس، وكذلك عن المسؤولين في الكثير من المؤسسات الحكومية الأخرى، وأيضًا عن عمد الأحياء في مكة، كحي الشامية(٤٠) والمعابدة(٤١) وغيرها، كما يرد ذكر كثير من

---

(٣٨) جلد رقم ٩٠.

(٣٩) كان في مكة المكرمة أربع مدارس للمذاهب الأربعة، وهي من آثار السلطان سليمان القانوني، اثنتان منها بالقرب من باب الزيادة، والأخريان بجوار باب السلام الكبير. انظر: محمد عبداللطيف هريدي، شئون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ط١، (القاهرة: دار الزهراء، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ص١٣٣.

(٤٠) حارة الشَّاميّة: في شمال المسجد الحرام مع غربيه. انظر: اللواء إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين، ط١ (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)، ج١، ص١٨١.

(٤١) المعابدة: حي من مكة، وهو ما يعرف بالأبطح، والبنيان اليوم في الأبطح وجانبيه كل ذلك المعابدة، وهو يشمل أحياء كثيرة، وتسمية المعابدة وردت في القرن الثامن الهجري بأنها ضاحية من ضواحي مكة أو أحد أطرافها. انظر: عاتق البلادي، معجم معالم الحجاز، ط١ (مكة المكرمة: دار مكة للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ج٨، ص١٩٠.

أسماء الأعلام من الأسر والمشاهير في التاريخ الحجازي، وترد أحيانًا سنوات وفياتهم باليوم والشهر والسنة، وهذا ما لا يتوافر في بعض الأحيان في مصادر أخرى.

١٥ - يرد في بعض هذه السجلات معلومات حول تعيين بعض القضاة، سواء في محكمة مكة المكرمة أو جدة أو الطائف، مثل: تعيين الشيخ عبدالوهاب بن الشيخ مصطفى الدّده عندما أقامه قاضي مكة نائبًا بالطائف في غرة محرم سنة ١٢٢٩هـ[٤٢].

١٦ - كما يرد فيها معلومات حول أسعار البيع والشراء، سواء في الأراضي، أو الرقيق والجواري ونحو ذلك.

١٧ - كما تتضمن السجلات أوقاف بعض سلاطين المماليك، مثل: قايتباي، وخوش، وقانصوه، ومحمد بن قلاوون الكبير، وغيرهم. وسوف نتناول فيما يلي بعض هذه النقاط ببعض التفصيل، بحسب ما توافر لنا من خلال استعراض السجلات.

١٨ - في السجلات إشارات إلى قضاة سابقين، فمن المعروف أن محكمة مكة المكرمة تولى القضاء فيها عدد كبير من القضاة، لا يبالغ المرء إذا قال إن عددهم

(٤٢) جلد رقم ٢، وأسرة الدّده تولت قضاء الطائف أكثر من قرن من الزمان، وكانت في عقب القاضي مصطفى بن أحمد الدّده، والقاضي عبدالوهاب بن مصطفى الدّده تولى القضاء بين سنتي (١٢٢٩ و١٢٤٥هـ). انظر: تركي بن مطلق القدّاح العتيبي، من قضاة الطائف في ضوء سجلات محكمة الطائف القديمة، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الثانية والثلاثون ١٤٢٧هـ، ص٢٢٧، ٢٣٥.

بالمئات[٤٣]، وكتب التراجم وتواريخ مكة والحجاز تذكر جانبًا منهم، وما لم يذكر منهم أكثر ممن ذكر، وقد ورد في بعض سجلات المحكمة ما يشير إلى قضاة ربما تولى بعضهم قضاء مكة، أي في مدة لا يتوافر لها اليوم سجلات في المحكمة، حيث ورد في آخر ورقة من الجلد الثاني، ما نصه: "حضروا إلى المجلس الشرعي الريس محمد شافعي وأخيه الشيخ عثمان الريس أبناء الريس الزمزمي، والقاضي صالح وأخيه القاضي سعد أبناء القاضي محمد زادة، والقاضي عبدالمنعم[٤٤] وأخيه القاضي محمد أبناء القاضي سليمان زادة، وأقروا عن الغائبين، وهم القاضي عباس وعمر ابني القاضي عبد القادر زادة...".

ثانياً: نماذج مما تحويه السجلات من قضايا ودعاوى

تحتوي السجلات على الكثير من الوثائق التي تسجل بعض الأحداث الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها، وسوف نسلط الضوء هنا على نماذج مما تحويه هذه السجلات من قضايا ودعاوى.

(٤٣) إذا كان العثمانيون بدؤوا يعينون القضاة منذ سنة ٩٤٣هـ كل سنة، أو أصبح تعيينهم سنويًا خلال العهود الأخيرة من حكمهم، فإن هذا يفيد بأن عدد القضاة كثير، يضاف إلى ذلك قضاة مكة في عصور الدول المتقدمة. انظر: محمد هريدي، ص٣٣؛ ومحمد طاهر الكردي، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، ط١، (مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢)، ص١٠١.

(٤٤) انظر ترجمته عند: عبدالله مرداد أبو الخير، المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، اختصار وترتيب محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، ط١ (الطائف: نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ج٢، ص٢٨٤.

أ - من وقائع المبايعة:

- جاء في الجلد رقم ١١، ورقة ٥ ما نصه: "الحمد لله، اشترى المكرم حسن بن مشيلح بن علي الحربي بماله لنفسه دون مال غيره...[٤٥] حرر ٢٨ في ربيع الأول سنة ١٢٥١[هـ]".

- كما جاء في الجلد رقم ٤٧ ما نصه: "الحمد لله، مضمونها: حضر إلى المجلس الشرعي الجناب المحترم مولانا السيد علي بن المرحوم السيد عمر الجنيد، في شراء المبيع الآتي ذكره فيه، لنفسه، وحضر لحضوره في البيع المكرم صالح بن المرحوم حمدان بن رده باربيع الحضرمي، بطريق وكالته المفوضة عن والدته المصونة عايشة بنت عبدالرحمن باجمال، الثابتة وكالته عنها المفوضة في البيع وقبض الثمن والتسليم وفي المكاتبة والإشهاد على الرسم وفي جميع ما سيأتي...".

ب - من وقائع الخصومة:

- جاء في الجلد رقم ١١ ما نصه: "الحمد لله وحده، مضمونها: حضر إلى المجلس الشرعي عبدالله بن علي بن أحمد العوفي، وادعى على خصمه عثمان بن حسن ديار بكري[٤٦]

(٤٥) اختصار.

(٤٦) أي من ديار بكر، وهي بلاد واسعة تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط بن هنب من أسد بن ربيعة من عدنان، وحدُّها ما غرّب من دجلة إلى بلاد الجبل المطل على نصيبين إلى دجلة. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان؛ تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ج٢، ص٥٦١-٥٦٢.

الحاضر معه بالمجلس الشرعي...[٤٧] حرر ٢٠ شعبان سنة ١٢٥١[هـ]".

- كما جاء في الجلد ٥٧ ما نصه: "الحمد لله، مضمونها: حضر إلى المجلس الشرعي المكرمان حمدان وأحمد أبناء المرحوم سعيد بن جزا النفيعي البدوي، في الدعوى الآتية، وحضر لحضوره[٤٨] في سماع الدعوى ورد الجواب وما سيذكر فيه المكرم أحمد بن إبراهيم سمنودي المصري، غب حضورهما ادعى حمدان وأحمد أبناء سعيد بن جزا النفيعي[٤٩] المذكوران قايلين[قائلين] ندعي على خصمنا الحاضر معنا بمجلس الحكم أحمد هذا ابن إبراهيم سمنودي بأن والدتنا المرحومة مزنة بنت سيف بن محمد الدعجاني[٥٠] البدوي قد اجرت عليه في حالة حياتها كامل الحوش الحجر المشتمل على قاعة ومنافعها وعشتين فشاع[٥١] الكاين ذلك بمكة المشرفة بحارة شعب عامر على يسار الداخل إلى الشعب المذكور... ١٥ شوال سنة ١٢٩١[هـ]".

(٤٧) اختصار.

(٤٨) الصواب: لحضورهما.

(٤٩) النفيعي: نسبة إلى النفعة، بطن من قبيلة عتيبة. انظر: محمد بن منصور بن هاشم، قبائل الطائف وأشراف الحجاز، ط١ (الطائف: دار الحارثي للطباعة والنشر، ١٤٠١هـ)، ص١١٠.

(٥٠) الدعجاني: نسبة إلى الدعاجين، بطن من عتيبة. انظر: المصدر نفسه، ص١١٨.

(٥١) هكذا في الأصل، والصواب: مشاع.

جـ - من وقائع إقرار الوكالة:

جاء في الجلد رقم ٩، ما نصه: "الحمد لله، مضمونها: حضر المجلس الشرعي المكرم الشيخ القاضي عبدالمنعم ابن المرحوم القاضي سليمان زادة، وأثبت وكالته في الإنهاء بتقرير الوقفية... حرر ١١ في ذي القعدة سنة ١٢٣٩[هـ]".

كما جاء في الجلد رقم ٤٩ ما نصه: "الحمد لله، مضمونها: حضر إلى المجلس الشرعي المكرم مستور بن مثيب بن شميسان الدهاسي(٥٢) وهو الوكيل المفوظ[ض] المطلق عن أخته المصونة عمرة بنت شميسان الدهاسي، وأثبت وكالته عنها بشهادة العارفين بها المعرفة التامة وهما المكرم حسين بن عامر النفيعي... ٢٨.. ج سنة ١٢٨٧[هـ]".

د - من وقائع الوصايا:

جاء في الجلد رقم١١، ما نصه: "الحمد لله، حضر إلى المجلس المصونة مريم بنت ناصر العوهلي(٥٣) وهي الوصية من مولانا الحاكم الشرعي المومى إليه على أخيها عبدالعزيز... حرر ١٧ في ذي الحجة سنة ١٢٥١[هـ]".

---

(٥٢) الدهاسي: نسبة إلى الدهسة، من القثمة، بطن من عتيبة. انظر المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٥٣) العوهلي: من أسر مدينة عنيزة من بلاد القصيم، وهم من قبيلة عنزة. انظر: حمد الجاسر، جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد، ط٣ (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ق٢، ص٥٩١.

هـ - من وقائع الوفيات:

جاء في الجلد رقم ١٣، ما نصه: "الحمد لله، مضمونها: لما كان اليوم التاسع عشر من ذي الحجة الحرام سلخ عام الخامس والخمسين بعد المايتين[المائتين] والألف، توفي السيد محمد بن عبدالله المعطي[٥٤] الخطيب والإمام بالمسجد الحرام عن ولد قاصر... ٢١ ذي الحجة الحرام سنة ١٢٥٥[هـ]".

و - من وقائع ضبط التركات:

جاء في الجلد رقم ١٨، ما نصه: "الحمد لله وحده، ضبط تركة المرحوم دهيم بن مثقال بن حمد بن عبدالله بن عليان السبيعي، المتوفا[المتوفى] بمكة المشرفة، عن وارثه الحاضر ابن عمه باني بن حفيظ بن علي بن عبدالله بن عليان السبيعي، الثابتة وراثته للمرحوم، وأنه هو الوارث له لا وارث له غيره، بشهادة زايد بن شبلان الدوسري وحزام بن مرزوق العتيبي، وزكوا وعدلوا تركته بمعرفة وصية المختار المكرم عبدالله بن محمد... حرر ٩ ج د سنة ١٢٦١[هـ]".

ز - فتاوى:

جاء في الجلد الخامس في ذيل الورقة الأولى منه ما نصه: "سئل عن الجواب الآتي وأجاب العلامة مولانا الشيخ عمر عبدالولي[٥٥] إذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه، أو

(٥٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥٥) لم أقف له على ترجمة.

باع مال نفسه من اليتيم، فعلى قول أبي حنيفة[٥٦] وإحدى الروايتين عن أبي يوسف[٥٧]: إذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز، وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لا يجوز، وعلى قول محمد[٥٨] وأظهر الروايات عن أبي يوسف أنه يجوز على كل حال، كذا في الفتاوى الهندية، والله أعلم".

ح - ما يتعلق بأمر الحج الشامي:

جاء في الجلد ٢٤ ما يتعلق بقطع سعر الكرويات[٥٩] للعودة بالنسبة لحاج الشام، الأمر الذي يتكرر في كل عام، حيث ورد ما نصه: "الحمد لله وحده، مضمون ذلك هو أنه لما كان يوم الاثنين المبارك من ختام عام ٢٦٧[١هـ] صارت الجمعية حسب العادة الجارية في كل عام لأجل قطع سعر الكرويات في العودة في هذا العام من وادي مكة المكرمة إلى دمشق الشام الشريف، وذلك في مجلس حضرة سعادة الوزير المعظمٍ والمشير المفخم شيخ الحرم المحزم والي جدة وإيالتها حالاً

(٥٦) أبو حنيفة: هو الإمام الأعظم النعمان بن ثابت (٨٠-١٥٠هـ/ ٦٩٩-٧٦٧م): إمام المذهب الحنفي، عاصر بعض الصحابة، صاحب رأي واجتهاد، له: الفقه الأكبر، ومسند أبي حنيفة. انظر: الزركلي، الأعلام، ط١٠ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤م)، مج٨، ص٣٦.

(٥٧) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، (١١٣-١٨٢هـ/ ٧٣١-٧٩٨م). صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، قاضي القضاة في عهد المهدي والهادي وهارون الرشيد، له كتاب الخراج، وأدب القاضي انظر: الزركلي، الأعلام، مج٨، ص١٩٣.

(٥٨) هو محمد بن الحسن بن فرقد (١٣١-١٨٩هـ/ ٧٤٨-٨٠٤م)، من موالي بني شيبان، إمام بالفقه والأصول وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. انظر الزركلي، الأعلام، مج٦، ص٨٠.

(٥٩) الكرويات: أي الكِراء، وهو أجر كل ما يستأجر من دواب ومنازل ونحوها.

أفندينا ولي النعم الحاج آكاه[٦٠] عبد العزيز باشا[٦١]، وبحضرة من حضر في مجلسه العالي المشار إليه حضرة سعادة الوزير المعظم والمشير المفخم حضرة سعادة الحاج أحمد عزت باشا والي الشام الشريف وأمير الركب الحاج الشامي حالاً، وحضرة سعادة قاضي مكة المشرفة حالاً العالم العلامة خطيب الدولة العلية أمين الصرة البهية الحاج أحمد بيك أفندي، وحضرة كلا راميني حالاً، ومن وجوه أكابر أهل الشام، ومن المقومين المدركين بحمل أمور الحج والحجاج بأمر مقوم الحاج...[٦٢] آغا الفبعب[٦٣]، وجميع المقومين، وغيرهم من الأكابر والحجاج الحاضرين بالمجلس المسطور. فصار بين المذكورين الاتفاق مع المقومين بعد المجال الطويل بحضرة قاضي الشرع الشريف المومى إليه، بموجب ما يذكر بالتفصيل من أجر تختروان ومحضر وحمل وكاره وراكب بطيب نفوق وانشراح صدر من المقومين ومن المتوجهين صحبتهم من حجاج المسلمين. وكان ذلك يوم التاريخ المذكور أعلاه".

ط - من وقائع النزاع على الإرث:

جاء في الجلد الثالث عرض القاضي لإحدى الوقائع الشرعية المحررة في ١٢٣٠/٧/٦هـ، قوله: "مضمونها: حضر

(٦٠) وتنطق أقة، ولعله لقب له.

(٦١) هو عبدالعزيز باشا الملقب بأقة باشا، والي جدة. انظر: عارف أحمد عبدالغني، تاريخ أمراء المدينة المنورة (١-١٤١٧هـ)، (دمشق: دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت)، ص٤١٥.

(٦٢) كلمة لم أتبينها لعلها: عبدون.

(٦٣) أو لعلها بالقاف: القبعب.

إلى المجلس الشرعي المكرم منيع بن مده الخزاعي، وحضر معه أخويه [أخواه] محمد ودرويش ابني مده المذكور. غب حضورهم ادعى منيع المذكور على أخويه درويش ومحمد المذكورين بأن تمت[تحت؟] أيديهما مخلفات أبي مده الخزاعي، وعندي البينة الشرعية عليهما وهي أبي[؟] المخلفات سبعين من الإبل موجودة بأعيانها الآن وأربعة جمال وأصيل[؟](٦٤) وذلول موجودة بعينها أيضًا ورقيق، وهم بحيث وفضل الله وأمنه وبركه، وهم موجدين كذلك وثمانية عشر من البقر موجودة بأعيانها، وبندق فرنجي موجودة بعينها، وقدر نحاس كبير موجود بعينه ودراهم أعلم بها...".

كذلك ما جاء في الجلد السادس في واقعة شرعية أخرى محررة في ١٠ المحرم سنة ١٢٣٣هـ: "صورة ما دل عليه الكشف من دفتر السادة الخطبا[ء] بالمسجد الحرام عما هو خاص باسم الشيخ عبدالله ميرداد، كامل الوظيفة الحسبية التي هي السابعة والستون من الإمامات، وكامل الوظيفة الحسبية التي هي السبعون من الإمامات، وثلث الوظيفة السلطانية التي هي الثانية عشر من الخطابات، وكامل الوحدة والسبعون من الخطابات، وهي حسبية مما لكل الوظايف المذكورين من المباشرة والاستحقاق حسب التوزيع...(٦٥) أمثالها من الوضايف[الوظايف]، وشهد شيخ الخطبا[ء] في ذلك حرر ١٠ محرم الحرام سنة ١٢٣٣[هـ]".

(٦٤) لعل المقصود بالأصيل فرس أو جواد.

(٦٥) كلمة غير واضحة لعلها: أسوة.

ي - من قضايا الوقف:

- من وقف العلماء:

جاء في الجلد رقم ٢٠، في آخر أوراقه ما نصه: "الحمد لله وحده عز شأنه، هذه حجة شرعية ووثيقة محررة مرعية، صدرت بمحكمة مكة المشرفة البهية دامت آمنة محروسة محمية، يعرف مضمونها ويوضح مكنونها عن بيان هذه الوقفية الآتي ذكرها، الصادرة من مولانا فخر قضاة الإسلام يومئذ ببلد الله الحرام العالم العلامة الهمام ملجئ الخاص والعام مولانا وأفندينا وسيدنا صدقي زادة الحاج مصطفى حامد بيك أفندي، وأقر بنفسه في مجلسه بحضرة جلسائه المكرمين وغيرهم من المسلمين إقرارًا صحيحًا شرعيًا بأنه أوقف وحبس وسبل وتصدق وأبد وخلّد ابتغاء لوجه الله الكريم وطلبًا لثوابه الجسيم ما هو له وفي ملكه وحوزه وتحت تصرفه ومعروف بإنشاءه [بإنشائه] الكاين جميعه بمحكمة مكة المشرفة في الحجرة الكبرى مجلس الموالي الكرام... ٢٩ ذي[الحجة] سنة١٢٦٣[هـ]".

- من وقف العامة:

جاء في الجلد رقم ٨ في إحدى الوقفيات ما نصه: "الحمد لله وحده، مضمونها: وَقَفَت وحَبَست وسَبَّلت والدت[ة] المصونة حميدة بنت محيبس الدعجانية ما هو لها وفي ملكها وحوزها وتحت تصرفها إلى حين صدور هذه الوقفية منها..(٦٦) كامل..(٦٧) والمخزن مع حوشها الكائنة بام

(٦٦) كلمة لم أتبينها ولعلها: أني.
(٦٧) كلمة لم أتبينها.

عـابدة [بالمعـابدة].. بحـارة الوسـيطة... حـرر ٨ في شـهـر جمادى الثاني سنة ١٢٣٨[هـ] وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم".

ك - وقفيات الكتب:

جـاء في وثيقـة وقف حـول نسـخـة من صـحـيح البـخـاري: "الحـمـد رب العـالمين والصلوة [الصـلاة] والسـلام على خيـر خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فقد وقفت شـرح صـحـيح مسلم البـخـاري[٦٨] للعـلامـة العـيني، وهو أربع مجلدات في قطع الكامل، خطه ايشكست نفيس، لطلاب مكة المكرمـة شـرفها الله تعـالى إلى يوم القيـامـة، وجعلت توليـتـه لمفتي الحنفية المتولي بها حالاً، وأن يكون الناظر عليه قاضي الشـرع المتولي حـالاً بمكة المكرمـة. والذي يحـتاج مطالعتـه من العلمـاء والطلاب فليطالع وليـرده إلي[إلى] المتولي، ولا يبدله ولا يغيـره أحـد من الناس، وقفًا صـحـيـحًا شـرعيًا لا يبـاع ولا يرهن، فمن بـدله بعدما سـمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سـميع عليم. وقـد أوقفـه الـفـقـيـر الواقف إليـه تـعـالى الحـاج مـحـمـد بن الحـاج حـسين باشـا فـي أوائل شـهـر شـوال المكرم سـنة ١١٣٢هـ ألف ومــاية واثـنين وثلاثـين من هـجــرة النبي الأمـين، وصلى الله على سيـدنا مـحـمـد وآله وصـحـبـه وسلم".

ثم جـاء بعـد ذلك: "لما كـان يوم الثـلاث[الثـلاثاء] المبـارك إحـدى عشـر خلت من شـهـر ربيع الأول سنة ١٢٣٠[هـ] ألف

(٦٨) هكذا في الأصل والصواب: شرح صحيح البخاري.

ومايتين وثلاثين، قد استلمه الأربعة المجلدات المذكورة من البخاري المرقوم أعلاه بيد الشيخ عبدالحفيظ بن الشيخ درويش العجيمي مفتي مكة المشرفة حالاً(٦٩) بنظر فخر الموالي قاضي مكة المكرمة حالاً، والله الهادي النور وعليه الاعتماد في جميع الأمور".

- وقف لمصحف كريم:

وجاء في الجلد ٢١، ما نصه: "الحمد لله وحده، مضمون هذه الأحرف أن المرحوم برصدلي الحاج حافظ محمد بن عبدالله قد أوقف في عين حياته مصحف شريف قديم خطه رومي(٧٠) وقفاً صحيحاً شرعياً ثابتاً بمحكمة مكة المشرفة، مسجلاً على آغاوات الحرم الشريف المكي، وجعل الناظر عليه شيخ الآغاوات يظعه[يضعه] في يد مستحقه الحافظ له، وصح ذلك لدى نايب مولانا الحاكم الشرعي الواضع إمضائه وختمه فيه، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، حرر ١٢ ح ذا سنة ١٢٦٤[هـ] بمكة المشرفة شريعة شرع النايب السيد مصطفى عزت غفر له[الختم]".

---

(٦٩) هو الشيخ عبدالحفيظ بن درويش العجيمي، أحد علماء مكة المكرمة، توفي عام ١٢٤٥هـ. انظر: مرداد، المختصر من كتاب نشر النور والزهر، ج١، ص١٨٩.

(٧٠) أي عثماني.

ل - من أوقاف بعض السلاطين:

- من أوقاف السلطان قايتباي:

جاء في الجلد رقم ٧، قول القاضي: "صورة ما دل عليه الكشف من دفتر مسقفات وقف المرحوم مولانا السلطان قايتبك[قايتباي] طاب ثراه، ما هو خاص باسم المكرم محمد علي أبو بكر الهندي... حرر في شهر ربيع عام ١٢٣٤[هـ]".

- من أوقاف السلطان محمد بن قلاوون الكبير:

جاء في الجلد نفسه، قول القاضي: "الحمد لله، صورة ما دل عليه الكشف من دفتر المرحوم مولانا السلطان محمد قلون[قلاوون] الكبير، ما هو خاص باسم الجناب الخواجة أحمد ابن المرحوم الخواجة عبدالوهاب السلاوي... حرر ٣٠ في جمادى الآخر سنة ١٢٤٠[هـ]".

- من أوقاف السلطان خوش:

جاء في الجلد رقم ٨، ما نصه: "الحمد لله، صورة ما دل عليه الكشف من دفتر المرحوم السلطان خوش قدم الزمامي طاب ثراه آمين، عما هو خاص باسم السيد عباس ابن المرحوم السيد عبدالرحيم البخاري، وذلك نصف المثمرت...".

- من أوقاف السلطان قانصوه الغوري:

جاء في الجلد رقم ٩، ما نصه: "الحمد لله، صورة ما دل عليه الكشف من دفتر وقف المرحوم المبرور مولانا السلطان قانصوه الغوري طاب ثراه، الكائن بمكة المشرفة، عن ما هو

باسم المكرم الخواجة نانياميا أن المرحوم محمد نور الدين أخو منحي[؟] ولي الله العزلتين... حرر ١٠ في ذي القعدة سنة ١٢٣٩[هـ]".

م - من وقائع العتق:

جاء في الجلد رقم ٦٧ ما نصه: "حضر إلى المجلس الشرعي فرج بن عبدالله السواحلي...[٧١] المرحوم سعيد بن مفراص المقيطي[٧٢] المتوفي في عامنا هذا سنة ١٢٩٧[هـ] وأعتق عبده فرج بن عبدالله السواحلي من خالص ماله وملكه، مجانًا بغير بدل لوجه الله تعالى، في ذي القعدة الحرام أحد شهور هذا العام الماضي سنة ١٢٩٦[هـ]...".

كما جاء حول بعض دعاوى العتق، في الجلد رقم ١٥، مؤرخة في ١٢٥٧/٤/١٧هـ، ما نصه: "الحمد لله، مضمونها: حضر إلى المجلس الشرعي (...)[٧٣] وحضر معه عبده عبدالله الأسود النّوتي، عقب حضورهما ادعى عبدالله الأسود المذكور على سيّده (...) المذكور بأنه قد عتقه عتقًا منجزًا ولا يملكه، يقوله[٧٤] إن عبدي هذا أعتقته وصار حرًا من أحرار المسلمين. والآن واضع يده عليه بطريق التعدي بغير طريق شرعي...[٧٥] حرر ١٧ ر٢ سنة ١٢٥٧[هـ]".

(٧١) السواحلي: نسبة إلى ساحل الزنج بإفريقيا.

(٧٢) من المقطة، من برقا، من عتيبة. انظر: محمد بن منصور، قبائل الطائف..، ص١٠٧.

(٧٣) تم حذف اسم المدعى عليه.

(٧٤) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: بقوله.

(٧٥) تم حذف أسماء الشهود.

ن - من وقائع المهور:

جاء في الجلد رقم ٤٦ ما نصه: "مضمون هذه الأسطر هو أنه أقرت واعترفت وأشهد[ت] على نفسها الحرة الطاهرة الحاجة خديجة بنت المكرم الحاج إبراهيم التلمساني(٧٦) المغربي الشهير بالبغدادي، بأنها قد قبضت واستلمت بمحكمة مكة المشرفة على يد مولانا الحاكم الشرعي مهر بنتها المصونة فطيمة بنت المرحوم يحيى أبو جنان التلمساني المغربي، وقدره ستون ريالاً فرانسيًا عينًا، وذلك مهر فطيمة بنتها المذكورة من زوجها الحاج إبراهيم بن حاجي التلمساني المغربي، بحضور كفلائها بالمال المكرم السيد محمد ابن السيد الغواطي المغربي والمكرم الحاج محمد بن جلون المغربي القماش، قد كفلاها في الستين الريال المذكورة... ١٥ شعبان سنة ١٢٨٤[هـ]".

ونلحظ من هذه النماذج ما يأتي:

١ - أن هذه الوقائع على مذهب الإمام أبي حنيفة وهو مذهب الدولة العثمانية.

٢ - وصفه للسجل بأنه يتضمن الوقائع الشرعية الدينية والدنيوية.

٣ - يبدأ القاضي عند عرضه للوقائع الشرعية بالثناء على الله، ثم يبدأ بعد ذلك بتسجيل الواقعة، فيقول: "اشترى

(٧٦) تلمسان: بكسرتين، وسكون الميم، وسين مهملة،وبعضهم يقول تنمسان، بالنون عوض اللام: بالمغرب وهما مدينتان متجاورتان مسورتان، بينهما رمية حجر، إحداهما قديمة والأخرى حديثة. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٥١-٥٢، وتقع تلمسان اليوم في الجمهورية الجزائرية.

المكرم.." وأحيانًا يقول: "مضمونها حضر إلى المجلس الشرعي المكرم.." ثم يذكر اسم المشتري فيقول: "بماله لنفسه دون مال غيره"، أو يذكر الاسم ثم يقول: "في شراء المبيع الآتي ذكره فيه لنفسه". وأحيانًا يضاف إلى اسم المشتري عبارة: "وهو من تبعة الدولة العثمانية". ورأيت هذا كثيرًا في السجلات.

- أما إذا كانت دعوى خصومه فيقول: ".. مضمونها حضر إلى المجلس الشرعي.." وبعد ذكر اسم المدعي يقول: "وادعى على خصمه..". وبعد ذكر اسم الخصم يقول: "الحاضر معه بالمجلس الشرعي". ثم يذكر خلاصة الدعوى، ثم يحكم فيها ويصدر حكمه. وأحيانًا يبدأ بذكر اليوم فيقول: "لما كان يوم.." ثم يذكر التاريخ، ثم يبدأ بذكر الواقعة. وأحيانًا يرد: "إعلام شرعي مضمونه: حضر إلى المجلس الشرعي... وادعى بين يدي مولانا الحاكم الشرعي المومى إليه قائلاً أدعي على هذا خصمي الحاضر معي بمجلس الحكم..".
- وإذا كانت الواقعة إقرار وكالة فإنه يقول بعد ذكر اسم صاحب الوكالة: "... وأثبت وكالته".
- وفي الوصايا يقول القاضي بعد ذكر اسم الوصي أو الوصية: "... وهي الوصية من مولانا الحاكم الشرعي المومى إليه على أخيها..".

- وفي وقائع الوفيات نلحظ قول القاضي: "... مضمونها لما كان اليوم ..". وبعد ذكر التاريخ يقول: "توفي السيد...".
- أما ضبط التركات فإنه يبدأها بقوله: "... ضبط تركة المرحوم...".
- وفي الفتاوى نجد أن القاضي يسجل بعض الفتاوى في سجله، ونلحظ أنه يبدأ بجواب المفتي فيقول: "سئل عن الجواب وأجاب العلامة...". فهو هنا يدون الإجابة التي يتضح منها السؤال.
- وفي وقائع النزاع على الإرث مثلاً نرى أن طريقة كتابتها لا تختلف كثيرًا عن وقائع البيع والشراء.
- لكننا نرى أن مقدمة وقائع الأوقاف أو ديباجتها تختلف عمَّا تقدم، حيث يبدأها القاضي بقوله: "الحمد لله وحده عز شأنه، هذه حجة شرعية ووثيقة محررة مرعية، صدرت بمحكمة مكة المشرفة البهية دامت آمنة محروسة محمية، يعرف مضمونها ويوضح مكنونها عن بيان هذه الوقفية الآتي ذكرها..". إلا أن الملحوظ أنها تختلف من حيث الأسلوب مع بعض الوقفيات الأخرى، مثل الوقفية المتقدمة، حيث لا تتجاوز قوله: "... مضمونها: وقفت وحبست وسبلت... ما هو لها وفي ملكها وحوزها وتحت تصرفها إلى حين صدور هذه الوقفية...". وربما يعود ذلك إلى أن الوقفية الأولى تتعلق بأحد القضاة.

- ويضاف على ما يخص الوقف أحيانًا ما نصه: "... فمن بدّله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه، ما فيه من الوقف والتسجيل الذي جرى على هذا [ا]لنمط والتسجيل، وصح بين يدي فحكمت بالصحة والقبول في الخصوص والشمول، عالمًا بأقاويل أجلة الحنفية الكرام وواقفًا بمخالفات الأئمة الفخام، وأنا الفقير إلى الله خطاط الحاج محمد سعد الله ابن شيخ الإسلام علاّمة الأنام عرب زاده الحاج محمد عارف أفندي حفظه الله تعالى بالعزّ السّرمدي، القاضي بمكة المشرفة غفر لهما ولوالديهما".
- أما وقف الكتب فنلحظ كما تقدم قوله بعد الثناء على الله والصلاة والسلام على رسوله: ".. أما بعد، فقد وقفت شرح صحيح البخاري للعلامة العيني، وهو أربع مجلدات في قطع الكامل خطه ايشكست نفيس، لطلاب مكة المكرمة.. وجعلت توليته لمفتي الحنفية المتولي بها حالاً، وأن يكون الناظر عليه قاضي الشرع حالاً بمكة المكرمة...". فنلحظ أنه فضلاً عن تحديد اسم الكتاب وعدد مجلداته، يميزه بخطه النفيس، وأنه وقف على طلاب العلم بمكة المكرمة، وأنه جعل المسؤول عنه مفتي الحنفية بمكة، والناظر عليه قاضيها. ولعل ذلك استمر من سنة ١١٣٢هـ وحتى سنة ١٢٣٠هـ، كما جاء في النص الذي يليه.

٤ - أما أوقاف دفاتر السلاطين فنجدها لا تختلف كثيرًا بين اسم سلطان وآخر، لقوله: "... صورة ما دل عليه الكشف من دفتر وقف المرحوم المبرور مولانا السلطان.." وإنما يحدد فيها أسماء المستفيد في كل منها كما مر.

٥ - وفي وقائع العتق لا تختلف ديباجتها عن وقائع البيع والشراء، فنجد أن القاضي يقول: "حضر إلى المجلس الشرعي... وأعتق عبده... من خالص ماله وملكه مجانًا بغير بدل لوجه الله تعالى..." ثم يحدد التاريخ.

٦ - ووقائع المهر أو المهور يبدو أن تسجيلها في المحكمة في بعض الحالات مختلف عن الحالات الاعتيادية، وربما ذلك يعود مثلاً لكون والد صاحبة المهر متوفى كما تقدم، حيث يقول القاضي: "مضمون هذه الأسطر هو أنه أقرت واعترفت وأشهد[ت] على نفسها الحرة الطاهرة الحاجة.... بأنها قبضت واستلمت بمحكمة مكة المشرفة على يد مولانا الحاكم الشرعي مهر بنتها المصونة... وقدره ستون ريالاً فرانسيًا عينًا...".

٧ - يُنهي بعض القضاة كل واقعة شرعية بخط أسود في نهاية الواقعة، مثل ما جاء في الجلد رقم ٤ للقاضي السيد محمد تقي الدين خطواني زاده، كذلك القاضي محمد رفيع في الجلد رقم ٥، وكذلك القاضي محمد قدسي في الجلد رقم ٦، والقاضي محمد حمد الله في الجلد ٨، والقاضي يازيجي السيد حسين في الجلد ١٣، وغيرهم.

إن عرض القضاة للقضايا والدعاوى لا يختلف عما هو موجود في بعض المحاكم الشرعية في البلاد العربية الأخرى في مصر والشام وغيرها؛ لأنها كانت تحت حكم الدولة العثمانية، حتى زوال حكم العثمانيين من الحجاز سنة ١٣٣٤هـ، وقيام حكم الشريف حسين بن علي، في هذه السنة، فكان تولي القضاء على مكة بأمر الشريف المذكور، ثم بعد زوال حكمه وضم آل سعود للحجاز صار تولي قضاء مكة بأمر ملك المملكة العربية السعودية(٧٧).

ثالثًا: بعض الإجراءات الإدارية بمحكمة مكة المكرمة

نجد في سجلات محكمة مكة المكرمة الكثير من الأمور التي تشير إلى إجراءات المحكمة الإدارية، من تعيين القضاة ونوابهم ومترجميهم وغير ذلك، وسوف أشير هنا إلى بعض الإجراءات التي وقفت عليها أثناء دراستي لسجلاتها إتمامًا للفائدة.

أ - صدور الفرمان الذي بموجبه يعين قضاة مكة:

جاء في الجلد الثالث، حول صدور الفرمان: "أقضى قضاة المسلمين، أولى ولاة الموحدين، معدن الفضل واليقين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، المختص بمزيد عناية الملك المعين تعلى[تعالى] ، محمد ادرنه قاضيني خطواني زاده حفيدي مولانا السيد محمد تقي الدين، زيدت فضائله، توقيع رفيع همايون واصل...".

(٧٧) محمد طاهر الكردي، التاريخ القويم..، ص١٠١.

وهذا الفرمان يكتب في الجلد في إستانبول قبل إرساله مع القاضي من هناك، ومن الأدلة على ذلك أن الفرمان يذيل بذكر القسطنطينية(٧٨). هذا ما استطعت قراءته نظرًا لأن ما تبقى باللغة العثمانية، حيث لم تتضح لي بعض الكلمات، ولكن يفهم من النص أن المراد به توقيع همايون واصل، وأن القاضي صاحب علم وفضل ومستحق، وأن هذا فرمان جليل القدر، بموجبه يتولى المنصب، وهذه الفرمانات تصدر في الغالب في غرة شهر المحرم من بداية كل سنة، وأحيانًا تصدر في شهر صفر، أو في ربيع الأول، وربيع الآخر، وجمادى الأولى، وجمادى الآخرة.

وجاء في الجلد رقم ١٣٢ (الأول منه، ص ٢) ما نصه: "هذه صورة الفرمان العالي الشان، بتوجيه قضاء مكة المكرمة على سنة ألف وثلثمائة وثمانية وعشرين لحضرة ألوسي زادة فضيلتو مولانا السيد مصطفى زين الدين أفندي، كان الله له فيما يسر ويبدى، آمين. تم".

ومعروف أن القاضي يصل إلى مكة من إستانبول، وقد جاء في وثيقة مؤرخة في شهر المحرم من سنة ١٢٩٩هـ ما يدل على ذلك، حيث ورد في الجلد رقم ٧١ ما نصه: "الحمد لله وحده، لما كان القضاة بمكة المكرمة يصلون إليها وهم لا يعرفون حال من يتعاطون الوكالات في الدعاوي بالمحكمة

(٧٨) انظر: محمد عبداللطيف هريدي، ص١٣٧. وقد ذكر هريدي أن تعيين القاضي محمد كرام الدين أفندي سنة ١٢٩٧هـ، كتب بالخط الديواني يعلوها طغراء السلطان عبدالحميد الثاني. قلت: وهذا ما ورد في بعض سجلات محكمة مكة المكرمة.

الشرعية، وكان لبعضهم[٧٩] مشهور بالتعنت والحيل...". وفي هذا النص تأكيد على ما يرد في بعض المصادر التي تذكر أن القضاة يأتون من إستانبول.

ب - عند وفاة القاضي أو عزله يعين نائب بدلاً عنه:

جاء في الجلد رقم ٢٤ في إحدى الوثائق ما يشير إلى وفاة أحد قضاة مكة، وهو القاضي أدهم أفندي، وتنصيب نائب بدلاً منه، وهو حمد الله أفندي[٨٠]، وهذا نص الوثيقة: "الحمد لله وحده، صدر هذا الترقيم الواجب له القبول والاتباع، بالتبجيل والتكريم إلى حضرة الشريف منصور ابن المرحوم الشريف يحيى بن سرور قايمقام دولتلو سيادتلو الشريف عبدالمطلب أمير مكة حالاً والي المفاتي والعلماء والأشراف والسادة وأعيان بلد الله الحرام. فلتحيطون علمًا أن أدهم أفندي قاضي مكة المشرفة قد توفي رحمه الله تعالى، وعلي أفندي نائبه صار نايب[نائب] الشرع الشريف في بلد الله الحرام، وهو رجل صالح من أهل التقى والديانة، والنيابة يلزم لها من يكون عالم فاضل محقق مدقق متورع زاهد، ومن حيث إنه موجود بمكة المشرفة الآن[٨١] من فيه تلك الأوصاف وأهلاً لذلك وهو جناب حمد الله أفندي أخي خطيب زادة سعد الله أفندي نايب[نائب] الشرع الشريف الآن بالمدينة المنورة وقاضي مكة المشرفة من محرم سنة

(٧٩) هكذا في الأصل، والصواب: بعضهم.

(٨٠) وكذلك حدث مثل هذا في الجلد رقم ٢١، مع القاضي محمد سليم سري أفندي سنة ١٢٦٤هـ، وأقيم مكانه النائب مصطفى عزت أفندي.

(٨١) هذا أيضًا من الأدلة التي تؤيد أن القضاة يأتون من إستانبول.

١٢٦٨[هـ] ثمانية وستون هلالية؛ قد صار عزل علي أفندي النايب [النائب] المومى إليه وصار تنصيب وتأييد جناب حمد الله أفندي المومى إليه بدلاً عنه، إلى غاية حضور الحج الشريف، ويحضر صحبته خطيب زادة سعد الله أفندي قاضي مكة المكرمة من محرم الحرام سنة ١٢٦٨[هـ] ثمانية وستون، ويتوجه حمد الله أفندي المومى إليه يرافق الحج إلى المدينة المنورة إلى محل وظيفته، ويصير قاضي المدينة من ابتداء شهر محرم سنة ٦٨ ثمانية وستون هلالية. وأنت يا حمد الله أفندي حيث إنه صار تنصيبك نايب الشرع الشريف ببلد الله الحرام فينبغي منك إجراء أحكام الشريعة المطهرة المحمدية على الوجه الأكمل، كما ينبغي بغاية التحقيق والدقة، وبموافقة العدالة الشاهانية حفظها ونصرها وأدامها رب البرية، فاعلموا ذلك أنتم الجميع واعتمدوه، وبالله الاعتماد، لصدوره من مشيخة الحرم الشريف المكي، ومن ديوان إيالة جدة والحبشة، وسر عسكر عموم الأقطار الحجازية وفخره، وبمهره التكريم(٨٢) أعلاه، تحريرًا في خمسة وعشرين من شهر رمضان الشريف من عام سنة ألف ومايتان وسبعة وستين من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم".

كذلك يحق للقاضي أن يوكل نائبًا عنه في المدة المتبقية، حيث جاء في الجلد رقم ١٢٧ على لسان القاضي أحمد فهمي ما نصه: "وقد وكلنا نائبًا السيد أحمد أفندي للمدة

(٨٢) هكذا في الأصل، والصواب: الكريم.

الباقية من عامنا هذا، وإن في ختم الأوراق التي تحدث فيها وعلى هذا السجل أيضًا، وأمضينا وختمنا على ذلك للاعتماد ٢٣ م سنة ٢٣[١٣هـ] قاضي مكة المكرمة[الختم]".

جـ - تعيين ترجمان في المحكمة:

كان يوجد في محكمة مكة وظيفة ترجمان، ويبدو أنه يقوم بمهمة الترجمة بين من يزور المحكمة وبين القاضي متى دعت الحاجة إلى ذلك، فقد جاء في الجلد رقم ٦٧ حول تعيين ترجمان في محكمة مكة، حيث صدر أمر من طرف دولة سماحة شيخ مشايخ الإسلام بدار الخلافة العظمى حالاً - هكذا ورد وصفه - عرياني زادة مولانا محمد أسعد أفندي، وعلى الأمر الصادر أيضًا من طرف السيد الشريف الحسين باشا أمير مكة المكرمة حالاً، بتنصيب المحترم مدينة لي إلياس زاده الشيخ محمد أمين أفندي ابن عبدالله، ترجمانًا بمحكمة مكة المكرمة، فغب أن بحث وتفحص فضيلة قاضي مكة حالاً السيد محمد كرام الدين أفندي عن حال المكرم الشيخ محمد أمين أفندي المذكور بحثًا تامًا، وتحقق لديه أن الشيخ محمد أمين أفندي أهل لهذه الوظيفة ومأمون في مباشرتها وحيازتها؛ أقام ونصب قاضي مكة المكرمة حالاً المومى إليه المكرم الشيخ محمد أمين أفندي المذكور ترجمانًا بمحكمة مكة المكرمة، أذن له في مباشرة هذه الوظيفة، وأوصاه بتقوى الله تعالى في ذلك، وقبل الشيخ محمد أمين أفندي من ذلك لنفسه، وامتثل لما ذكر. حرر في ٧ محرم الحرام سنة ١٢٩٧هـ.

د - بعض قضاة مكة يختتمون وقائعهم الشرعية بالخاتم:

يختتم بعض قضاة مكة وقائعهم الشرعية بخاتمهم، وهذا ما رأيته في بعض السجلات، وقد جاء في الجلد ٨٧ رقم ٢ حول وفاة القاضي أحمد مختار الذي توفي ولم يختم بعض الوثائق الشرعية في سجله، فجاءت هذه الوثيقة لتوضح ما يلي: "حيث إن قاضي مكة المكرمة في عام تاريخه، وهو مولانا السيد أحمد مختار أفندي، مات في التاسع عشر من شعبان من عام[؟][٨٣] قبل ختم هذا السجل، وقد قيدت به المكاتبات المختومة بختمه قبل موته، وكان من جملة الوارد في مدته مكاتبات مات قبل ختمها بختمه، وقد استقر الحال إدارة الولاية الحجازية على أن تختم المكاتبات الباقية بختم حضرة الشرع الشريف المومى إليه، فختمها بختمه الكريم، وقد تم قيدها أيضًا بهذا السجل، فصدق عليه نائب الشرع الشريف بختمه الكريم طبقًا للأصول الجارية في ذلك. حرر في اليوم السابع عشر من ذي الحجة الحرام من عام السادس والثلاثمائة والألف" الختم[٨٤].

هـ - تعيين محضر باشي في المحكمة:

جاء في الجلد ٦٧ حول تعيين محضر باشي في المحكمة ما نصه: "الحمد لله وحده، مضمون هذا هو أن حضرة فضيلتو[فضيلة] قاضي مكة المكرم حالاً، مولانا السيد محمد كرام الدين أفندي، أقام ونصب المكرم محمد نصوان

(٨٣) تكون وفاته سنة ١٣٠٦هـ؛ لأنها سنة وثائق هذا الجلد.

(٨٤) كتب داخل الختم (السيد مصطفى عاصم).

أفندي محضر باشي بمحكمة مكة المكرمة، وأمره بمباشرة وظيفة محضر باشي المذكورة بهذه المحكمة، فامتثل لذلك وقبلها لنفسه، وأقام أيضًا مولانا قاضي مكة المكرمة المومى إليه المكرم السيد يحيى فقيه معاون محمد أفندي المذكور ومساعد له، فقط في أمور هذه الوظيفة، فامتثل السيد يحيى المذكور أيضًا لذلك، وحرر هذا للإعلان بذلك وبالله الاعتماد، حرر ٧ في محرم الحرام سنة ١٢٩٧[هـ]"(٨٥).

و - بعض القضاة وتسجيل بعض الوثائق المتقدمة:

جاء في كلام للقاضي ما يوضح كيفية تسجيل بعض الوثائق في سجلات بعض القضاة، حيث قد جاء في جلد ٨٧ أن القاضي أحمد مختار اعتمد إحدى الوثائق الصحيحة، وأمر بتقييدها بسجله القضائي في المحكمة، حيث يقول: "قد اطلعت على هذه الحجة فوجدتها صحيحة صالحة للاحتجاج بها، فأيدتها وأمرت بقيدها في سجلنا الشرعي المحفوظ بمحكمة مكة المكرمة لعامنا هذا، وأنا الفقير إلى الله تعالى أحمد مختار بن بدر الدين القاضي بمكة المكرمة. حرر اليوم الخامس والعشرين من جمادى الأولى من عام السادس والثلاثمائة والألف".

(٨٥) كما جاء في جلد سنة ١٣٣١-١٣٣٢هـ، ص١٣٩ نص يفيد أن مصطفى صبري أفندي مشاور قاضي مكة، فلعل هناك وظيفة بهذا المسمى، مع ملاحظة أن مصطفى صبري تولى قضاء مكة لسنة ١٣٣٢هـ.

ويستفاد مما تقدم ما يأتي:

١ - أن القاضي يفتتح السجل القضائي بالبسملة والصلاة على رسول الله ﷺ.

٢ - أن الافتتاحيات - كما تقدم - تبدأ بالثناء على الله الذي أمر الحكام بالعدالة فيما حكموا بين النساء والرجال، ثم الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

٣ - وأن هذه مجلة اتخذت لضبط الوثائق في زمن العبد الفقير إلى ربه اللطيف، والمقصود بالعبد الفقير هنا القاضي، ثم يذكر اسمه، وأنه قاضي مكة المكرمة زادها الله تعظيمًا ومهابة، وهكذا فالافتتاحيات لا تخرج عن هذا المضمون في الغالب.

٤ - أما اختتام السجلات فإنه يبدأ كما تبدأ الافتتاحيات، إلا أنه يقول: "... فقد من الله سبحانه وتعالى علينا بختم هذا السجل المبارك وتمامه كما ينبغي شرعًا، والحمد لله أولاً وآخرًا باطنًا وظاهرًا"، ثم يختتم ذلك بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

٥ - أن السجلات تدوّن بعض وفيات القضاة، كما تقدم في وفاة القاضي أحمد مختار أفندي.

٦ - كذلك يستفاد مما تقدم حول ما يتعلق بتعيين ترجمان في المحكمة، وأن هذه الوظيفة لا ينالها إلا من تتوافر فيه صفات الاستقامة والصلاح، وأن قاضي مكة الذي يعينه يوصيه بتقوى الله تعالى في ذلك.

٧ - كذلك يستفاد مما تقدم اعتماد بعض القضاة للوثائق الصالح الاحتجاج بها، حيث يؤيدها القاضي بتسجيله لها في سجله الخاص، وهذا يوضح كيفية تسجيل بعض الوثائق التي قد يكون تاريخها متأخرًا عن زمن القاضي بسنوات أو عدة عقود.

رابعًا: قضاة مكة المكرمة: خلال المدة ١٢٠٦ - ١٣٤٣هـ:

أوردت هنا أسماء قضاة مكة المكرمة من واقع سجلاتهم الشرعية المحفوظة في المحكمة، فهي أقرب المصادر التي يمكن الإفادة منها والاعتماد عليها؛ لأنها تكتب بإملاءاتهم وإمضاءاتهم، وقد أوردت هذه الأسماء في هذا الجدول مرتبة من الأقدم إلى الأحدث حسب تسلسلهم في السجلات.

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١	١	محمد أمين	١٥ × ٤٥	٧٠ ق	١٢٠٥-١٢٠٧هـ
٢	٢	محمد صديق حسن[٨٦] توفيق (السيد)[٨٧]	١٦ × ٤٩,٥	٥٨ ق	١٢٢٩-١٢٣٠هـ
٣	٣	محمد صديق (السيد)	١٨ × ٥١	٦٤ ق	١٢٢٩-١٢٣١هـ
٤	٢ من الجلد ٣	محمد تقي الدين خطواني زادة	١٧,٥ × ٤٩,٥	٤٢ ق	١٢٢٩-١٢٣٠هـ[٨٨]
٥	٤	محمد تقي الدين زادة	٢٣ × ١٨	٥٧ ق	١٢٣١هـ
٦	٥	محمد رفيع	١٥ × ٣٧,٥	٧٨ ق	١٢٣١-١٢٣٢هـ
٧	٦	محمد قدسي	١٧,٥ × ٢٦,٥	٣٠ ق	١٢٣٣هـ
٨	٧[٨٩]	محمد سعد الله	١٥ × ٤٤,٥	٩١ ق	١٢٣٤-١٢٣٥هـ
٩	٨	محمد حمد الله[٩٠]	؟	٩٠ ق	١٢٣٦-١٢٣٨هـ
١٠	٩	محمد صادق	١٧,٥ × ٢٨	٦٥ ق	١٢٣٨-١٢٣٩هـ

(٨٦) الاسم غير واضح ولعله حسين.

(٨٧) تم تأخير لقب (السيد) الذي عادة ما يطلق على القاضي قبل إيراد اسمه، ووضعناه بين حاصرتين.

(٨٨) يوجد في هذا الجلد قضايا للأعوام ١٢٣٠-١٢٣٣هـ.

(٨٩) جاء في هذا الجلد فرمان للقاضي محمد عابد أفندي مؤرخ في ١٣/٦/١٢٣٤هـ.

(٩٠) جاء في الجلد أنه محمد حمد الله، ابن شيخ الإسلام علامة الدهر وفهامة العصر محمد عارف أفندي. جلد رقم ٨، ورقة ٣. وعند الكردي: حمد الله بن عزّت زادة. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١١	١٠	.. زاده[٩١]	١٨,٣ × ٥٤,٥	١٠٠ ق	١٢٤٠-١٢٤٥هـ
١٢	١١	محمد بهاء الدين[٩٢]	٢٢ × ٦٢ تقريبًا	٧١ ق	١٢٥١-١٢٥٢هـ
١٣	١٢	محمد حسين أفندي[٩٣]	١٩,٥ × ٤٠	٢٨ ق	١٢٥٤هـ
١٤	١٣	محمد حسين أفندي (السيد)[٩٤]	٢٠ × ٥٣,٥	٨٦ ق	١٢٥٥هـ
١٥	١٤	خطواتي زادة[٩٥]	١٧ × ٤٩,٥	٩٩ ق	١٢٥٦هـ
١٦	١٥	طريفجي زادة السيد مصطفى[٩٦]	١٩ × ٥٤,٥	١٧٥ ق	١٢٥٧هـ

(٩١) جاء في فرمانه أنه حفيد السيد محمد عطا الله. وجاء في إحدى وثائق الجلد رقم ١٩ أن قاضي مكة لسنة ١٢٤٥هـ، هو إبراهيم أدهم، بينما إبراهيم أدهم قاضي مكة لسنة ١٢٩٣هـ، وعند الكردي: قاضي مكة لسنة ١٢٤٥هـ هو محمد صادق أفندي. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥.

(٩٢) عند الكردي: قاضي مكة لعام ١٢٥١- ١٢٥٣هـ هو السيد إبراهيم خليل. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥.

(٩٣) استفدت اسم هذا القاضي من كتاب الكردي. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥.

(٩٤) في الأصل: يازيجي زاده السيد حسين، وما ذكرته أعلاه نقلاً عن الكردي. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥.

(٩٥) هذا القاضي جاء في الفرمان أنه حفيد السيد يحيى توفيق. وفي هذا الجلد أختام كتب داخلها السيد يحيى توفيق. وذكر الكردي أن القاضي لهذا العام هو يحيى توفيق أفندي. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥.

(٩٦) عند الكردي: مصطفى عاصم؟ انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٥، وفي هذا الجلد جاء اسم القاضي أحمد شكري سنة ١٢٥٩هـ، وفي ورقة ٨٤ ورد فرمان بتعيينه في ٢٦/ ٢/ ١٢٥٧هـ.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٧	١٦	محمد سعيد أفندي	١٧,٥ × ٥٢,٥	١١٦ ق	١٢٥٩-١٢٦٠هـ
١٨	١٧	محمد طاهر أفندي	١٥ × ٤٤,٥	٧٣ ق	١٢٦٠هـ
١٩	١٨	؟	١٨ × ٤٤,٥	٨٦ ق	١٢٦١هـ
٢٠	١٩	مصطفى نوري	١٦,٥ × ٤٧,٨	٩٠ ق	١٢٦٢هـ
٢١	٢٠	مصطفى حامد بيك أفندي	١٨ × ٥٣	٧٠ ق	١٢٦٣هـ
٢٢	٢١	مصطفى عزت (السيد)	١٨ × ٥٣,٥	٧٣ ق	١٢٦٤هـ
٢٣	٢٢	محمد عماد الدين (السيد)	١٧ × ٢٢,٥	١٠٧ ق	١٢٦٥هـ
٢٤	٢٣	محمد بدر الدين أفندي(٩٧)	١٩,٣ × ٥٤	١٣٩ ق	١٢٦٦هـ
٢٥	٢٤	إبراهيم أدهم (السيد)	١٨,٧ × ٥٤	٦٣ ق	١٢٦٧هـ
٢٦	٢٥	إبراهيم أدهم	٢٥ × ٦٨	٥٨ ق	١٢٦٧هـ
٢٧	٢٦	محمد سعد الله (السيد)	٢٢ × ٦١	٩٦ ق	١٢٦٨هـ
٢٨	٢٧	محمد سعيد(٩٨)	١٨ × ٥٣	١١٥ ق	١٢٦٩هـ
٢٩	٢٨	مصطفى حمدي (السيد)	١٦ × ٤٧	١٢٥ ق	١٢٧٠هـ
٣٠	٢٩	علي رضا(٩٩)	١٩ × ٥٦,٥	١٠٢ ق	١٢٧١هـ
٣١	٣٠	محمد شمس الدين أفندي (السيد)	١٧,٥ × ٥٣,٥	١٢٦ ق	١٢٧٢هـ

(٩٧) عند الكردي: أحمد توحيد.
(٩٨) لم يذكر الكردي قاضيًا لعام ١٢٦٩هـ. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٦.
(٩٩) أفدت هذا الاسم من الكردي. انظر: المصدر نفسه، ص١٠٦.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٣٢	٣١	محمد رشيد (السيد)[١٠٠]	١٨ × ٤٨	٢٠٣ ق	١٢٧٣هـ
٣٣	٣٢	أحمد عزّت (السيد)	١٨,٨ × ٥٣,٥	١٣٦ ق	١٢٧٤هـ
٣٤	٣٣	سيروز حسن[١٠١]	١٨,٧ × ٥٣,٥	٩٥ ق	١٢٧٥هـ[١٠٢]
٣٥	٣٤	محمد مشتاق[١٠٣]	١٨,٧ × ٥٣	٨٤ ق	١٢٧٥هـ
٣٦	٣٥	محمد شمعي (السيد)	١٩,٥ × ٥٦	١١٦ ق	١٢٧٦هـ[١٠٤]
٣٧	٣٦	محمد شمس الدين (السيد)	١٨,٨ × ٥٦	١٤٧ ق	١٢٧٧هـ[١٠٥]
٣٨	٣٧	محمد قدري بك (السيد)	١٩ × ٥٦,٨	١٣٠ ق	١٢٧٨هـ
٣٩	٣٨	حافظ محمد (السيد)	٢٧,٣ × ٧٣,٧	٨٢ ق	١٢٧٩هـ[١٠٦]
٤٠	٣٩	محمد توفيق (السيد)	١٩,٢ × ٥٦	١٢٧ ق	١٢٨٠هـ

(١٠٠) عند الكردي: رشدي. انظر: المصدر نفسه، ص١٠٦.

(١٠١) اسم سيروز نقلاً عن الكردي. انظر: المصدر نفسه، ص١٠٦.

(١٠٢) في هذا الجلد اختتامية باسم القاضي عبدالله حلمي.

(١٠٣) عند الكردي: سيروز حسن. انظر: المصدر نفسه، ص١٠٦، وعند محمد بيومي، شاكر أفندي، قضاة مكة إبان الفترة (١٣٢٠-١٢٦٦هـ)، مجلة الدارة، العدد الرابع - السنة الحادية والثلاثون، ١٤٢٦هـ، ص٣١٦.

(١٠٤) في هذا الجلد افتتاحيتان للقاضي محمد شمعي: الأولى سنة ١٢٧٥هـ، والثانية سنة ١٢٧٦هـ، وجاء اسمه كاملاً السيد محمد شمعي ابن الحاج محمد ابن الحاج أحمد.

(١٠٥) جاء في اختتامية هذا الجلد اسم القاضي حمد قدري (السيد).

(١٠٦) جاء في اختتامية هذا الجلد اسم القاضي إسماعيل؟

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٣١هـ، السنة السادسة والثلاثون
الدارة

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٤١	٤٠	أحمد خالد أفندي(١٠٧)	١٩,٣ × ٥٦,٢	١٧٣ ق	١٢٨١هـ(١٠٨)
٤٢	٤١	محمد أمين (السيد)(١٠٩)	١٩,٢ × ٢.٥٦	١٤٤ ق	١٢٨٢هـ
٤٣	٤٣	يونس وهبي (السيد)(١١٠)	١٨ × ٥١	٢٢ ق	١٢٨٢هـ(١١١)
٤٤	٤٤	محمد أمين(١١٢)	١٩,٦ × ٥٥,٨	١٣٩ ق	١٢٨٣هـ
٤٥	٤٥	علي راتب بيك زادة(١١٣)	١٩,٥ × ٥٦	٩٩ ق	١٢٨٤-١٢٨٥هـ(١١٤)
٤٦	٤٦	مصطفى نظمي (السيد)(١١٥)	١٦,٤ × ٥٢	١٢٩ ق	١٢٨٤-١٢٨٥هـ

(١٠٧) عند الكردي: محمد خالد. انظر: التاريخ القويم..، ص١٠٦.

(١٠٨) فرمان تعيينه سنة ١٢٨٠هـ.

(١٠٩) عند الكردي: محمد أمين بيك الحريزو. انظر: المصدر السابق، ص١٠٦.

(١١٠) وفي جلد آخر ورد اسمه يوسف وهبي، وعند الكردي: محمد أمين بيك الحريزو. انظر: المصدر السابق، ص١٠٦.

(١١١) لم أعثر على جلد رقم ٤٢، والخطأ هنا من الترقيم.

(١١٢) عند الكردي: محمد أمين أفندي. انظر: التاريخ القويم، ص١٠٦.

(١١٣) عند الكردي: محمود بيك ثم مصطفى نظمي خلال العام ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، وفي مداخل بعض أعلام الجزيرة، ورد اسمه محمود بك آل علي راتب. انظر: الكردي، ص١٠٦؛ وسهيل صابان، مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، (الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م) ص٢٠٧.

(١١٤) في هذا الجلد ختم كتب داخله علي حلمي، وافتتاحية باسم السيد مصطفى نظمي أفندي حفيد بهاء الدين قاضي مكة المكرمة لسنة ١٢٨٤هـ.

(١١٥) عند الكردي: مصطفى نظمي لعام ١٢٨٦هـ. انظر: الكردي، ص١٠٦.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٤٧	٤٧	عبدالله محب أفندي(١١٦)	١٨,٧ × ٥٥,٤	١٢٧ ق	١٢٨٦هـ
٤٨	٤٨	سروري إسماعيل بك عبدالله محب(١١٧)	١٨,٣ × ٥٥,٣	٦٤ ق(١١٨)	١٢٨٦-١٢٨٧هـ
٤٩	٤٩	كمشخانه لي عمر فوزي أفندي(١١٩)	١٩,٦ × ٥٥,٥	١٠٤ ق	١٢٨٧هـ(١٢٠)
٥٠	٥٠	محمد راغب أفندي(١٢١)	١٩,٥ × ٥٥,٥	١٣٥ ق	١٢٨٨هـ(١٢٢)
٥١	٥١	محمد راغب أفندي	١٩,٣ × ٥٦	٧٦ ق	١٢٨٨هـ

(١١٦) فرمان هذا القاضي صادر سنة ١٢٨٥هـ، وجاء اسمه في تسجيله لوثيقة وقف بقوله: "وأنا الفقير سروري إسماعيل بكواره عبدالله محب القاضي بمكة المشرفة غفر لهما".

(١١٧) عند الكردي: محمد سعيد أفندي. انظر: الكردي، ص١٠٦.

(١١٨) يوجد ثلاث ورقات وجوهها بيضاء، فيكون عدد أوراقه بها ٦٧ ورقة.

(١١٩) ساعدني في ضبط اسمه الأول والثاني سالنامة ولايتي الحجاز، سنة ١٣٠٩هـ، ص١٣٤، وجاء في مداخل أعلام الجزيرة أن اسمه عمر فوزي أفندي، عمل قاضيًا في مكة من محرم عام ١٢٧٨هـ. انظر: مداخل أعلام الجزيرة، ص١٤٥.

(١٢٠) جاء في هذا الجلد افتتاحية باسم القاضي محمد سعيد أفندي، واختتامية باسم القاضي محمد ضياء الدين.

(١٢١) لم يشر الكردي إلى هذا القاضي، وفي سالنامة: منير بك زاده راغب بك. انظر: سالنامة ولاية الحجاز، ١٣٠٩هـ، ص١٣٤، وفي مداخل بعض أعلام الجزيرة: اسمه محمد راغب أفندي. انظر: سهيل صابان، ص١٨٤.

(١٢٢) جاء في هذا الجلد أن القاضي أحمد خالد قاضي مكة المشرفة لسنة ١٢٨١هـ.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٥٢	٥٢	محمود عزيز أفندي[١٢٣]	١٩,٣ × ٥٦	٩٨ ق	١٢٨٩هـ
٥٣	٥٣	محمود عزيز أفندي	١٧,٦ × ٥١,٧	٥٩ ق	١٢٨٩هـ
٥٤	٥٤	محمود عزيز أفندي	١٨,٢ × ٥٥,٥	٤٩ ق	١٢٨٩هـ
٥٥	٥٥	محمد رضا أفندي[١٢٤]	١٨,٧ × ٥٥,٢	١٧٧ ق	١٢٩٠هـ
٥٦	٥٦	محمد صلاح[١٢٥]	١٨ × ٥٠	١٦ ق	١٢٩٠هـ
٥٧	٥٧	محمد عفيف أفندي (السيد)[١٢٦]	١٨,٧ × ٥٤,٥	١٧١ ق	١٢٩١هـ
٥٨	٥٨	محمد عفيف أفندي (السيد)	١٨,٧ × ٥٤,٥	٦٥ ق	١٢٩١هـ

(١٢٣) قاضي مكة لسنة ١٢٨٨هـ. كما جاء في فرمان تعيينه، بينما عند محمد طاهر الكردي: محمد سعيد أفندي! وفي سالنامة: كلنبوي زاده محمود عزيز أفندي. انظر: الكردي، ص١٠٦؛ وسالنامة ولاية الحجاز، ص١٣٤.

(١٢٤) ويوجد في هذا الجلد فرمان باسم القاضي محمد رضا أفندي سنة ١٢٨٩هـ، وعند الكردي: عزت زاده محمد حفيد محمد رضا، وفي سالنامة: عرب زاده حفيدي محمد رضا أفندي. انظر: الكردي، ص١٠٦؛ وسالنامة، ص١٣٤.

(١٢٥) لم يرد عند الكردي، ولا في سالنامة.

(١٢٦) جاء في فرمانه من هذا الجلد أنه في المحرم لسنة ١٢٩٠هـ. واسمه في سالنامة: عماد الدين زاده محمد عفيف أفندي، وعند الكردي: محمد عفيف أفندي، وقد جاء في اختتامية الجلد اسم عماد الدين أفندي زادة السيد محمد عفيف القاضي بمكة المكرمة، وهذا ما يؤيد المعلومة الواردة في سالنامة، وفي مداخل بعض أعلام الجزيرة، جاء اسمه محمد عفيف أفندي. انظر: سالنامة، ص١٣٤؛ والكردي، ص١٠٦؛ وسهيل صابان، ص١٩٦.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٥٩	٥٩	محمد نوري أفندي	١٨,٧ × ٥٤,١	١٥٤ ق	١٢٩٢هـ
٦٠	٦٠	محمد نوري أفندي	١٨,٨ × ٥٤,٣	٦٥ ق(١٢٧)	١٢٩٢هـ
٦١	٦١	إبراهيم أدهم أفندي (السيد)	١٩,٥ × ٥٥	١٢٣ ق	١٢٩٣هـ
٦٢	٦٢	إبراهيم أدهم (السيد)	١٩,٥ × ٥٤	١٦٢ ق	١٢٩٣هـ
٦٣	٦٣	حسن صبري أفندي(١٢٨)	١٩ × ٥١,٧	٣٥ ق	١٢٩٤هـ
٦٤	٦٤	محمد ثروت أفندي (السيد)	٢١ × ٥٩,٥	٢٢٠ ق	١٢٩٥هـ
٦٥	٦٥	مصطفى فائق أفندي(١٢٩)	٢١,٣ × ٥٨	١٠٣ ق	١٢٩٦هـ(١٣٠) (من ١-٣١٤)
٦٦	٦٥	مصطفى فائق أفندي	٤.٢١ × ٥٩	١٠١ ق	١٢٩٦هـ
٦٧	٦٧	محمد كرام الدين أفندي (السيد)(١٣١)	١٩,٧ × ٥٦	١٧٤ ق	١٢٩٧هـ(١٣٢)

(١٢٧) يحتوي على أربع أوراق بيضاء، فيكون المجموع ٦٩.

(١٢٨) جاء في هذا الجلد أن افتتاحيته كانت في سنة ١٢٩٣هـ، ولكن له وثائق بين سنوات ١٢٩٤هـ. وجاء اسمه في سالنامة طربزوني حسن صبري أفندي. انظر: سالنامة، ص١٣٤.

(١٢٩) جاء في فرمانه أنه عيّن في سنة ١٢٩٥هـ.

(١٣٠) وقائع هذه السنة تقع في سجلين.

(١٣١) فرمان هذا القاضي في سنة ١٢٩٦هـ، وفي مداخل بعض أعلام الجزيرة، أنه عمل قاضيًا من المحرم ١٢٩٧هـ وحتى المحرم ١٢٩٨هـ. انظر: سهيل صابان، ص٢٠٣.

(١٣٢) يفهم من هذا الترقيم أن السجل الثاني من سجل ٦٥ المتقدم ذكره يحمل رقم ٦٦.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٦٨	٦٨	محمد كرام الدين أفندي (السيد)	١٩,٧ × ٥٦	٦٥ ق	١٢٩٧هـ
٦٩	٦٩	محمد أمين أفندي (السيد)(١٣٣)	١٩,٦ × ٥٥	١٧٢ ق	١٢٩٨هـ
٧٠	٧١	مصطفى رشدي أفندي (السيد)(١٣٤)	١٨,٧ × ٥٦,٥	١٩٧ ق	١٢٩٩هـ(١٣٥)
٧١	٧٢	مصطفى رشدي أفندي (السيد)	١٩,٨ × ٥٤,٨	٦٢ ق	١٢٩٩هـ
٧٢	٧٣	مصطفى رشدي أفندي (السيد)	١٩,٧ × ٥٦,٢	٦٠ ق	١٢٩٩هـ
٧٣	٧٤	عمر فهمي أفندي (السيد)	١٩,٦ × ٥٦,٦	١٩٦ ق(١٣٦)	١٣٠٠هـ
٧٤	٧٥	عمر فهمي أفندي (السيد)(١٣٧)	١٩,٧ × ٥٦,٥	٨٥ ق(١٣٨)	١٣٠٠هـ
٧٥	٧٦	مصطفى منيب أفندي(١٣٩)	١٩,٢ × ٥٦,٧	٢٠٤ ق	١٣٠١هـ(١٤٠)

(١٣٣) في سالنامة: ايج ايللي محمد أمين أفندي. انظر: سالنامة، ص١٣٤.
(١٣٤) فرمان هذا القاضي في سنة ١٢٩٨هـ.
(١٣٥) لم أعثر على سجل رقم ٧٠. مع أنني حاولت جاهدًا أن أعثر عليه في أرشيف سجلات المحكمة، فلعل هناك خطأ في الترقيم أو الترتيب.
(١٣٦) يوجد ورقتان لم أعدهما.
(١٣٧) ورد ذكره في هذا الجلد عند اختتامه له.
(١٣٨) يوجد إحدى عشرة ورقة بيضاء، بهن يكون مجموعه ٩٦ ورقة.
(١٣٩) عند الكردي: مصطفى النيب! ولعله خطأ مطبعي. انظر: الكردي، ص١٠٦.
(١٤٠) جاء اسم خليل فهمي نائب القاضي ووكيله.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٧٦	٧٧	مصطفى منيب أفندي(١٤١)	١٩,٨ × ٥٦,٥	٥٨ ق(١٤٢)	١٣٠١هـ
٧٧	٧٨	محمد أمين(١٤٣)	١٩,٥ × ٥٦,٣	٢١٠ ق	١٣٠٢هـ
٧٨	٧٩	محمد شرف الدين (السيد)(١٤٤)	١٩,٥ × ٥٦,٥	٨٥ ق(١٤٥)	١٣٠٢هـ(١٤٦)
٧٩	٨٠	محمد صدقي أفندي(١٤٧)	١٨,٦ × ٥٤,٩	١١٢ ق	١٣٠٣هـ (من ١- ٢٠٣)(١٤٨)
٨٠	٨٠	عبد الرحيم أفندي (السيد)(١٤٩)	١٩ × ٥٤,٥	١٠٤ ق	١٣٠٣هـ (من ٢٠٤ ٦٨٣)
٨١	٨٢	محمد سعيد أفندي (السيد)(١٥٠)	٢١ × ٥٧,٥	١٧٥ ق(١٥١)	١٣٠٤هـ

(١٤١) جاء اسمه في اختتاميته للجلد.

(١٤٢) يوجد خمس ورقات بيضاء بهن يكون مجموعه ٦٣ ورقة.

(١٤٣) عند الكردي كذلك، وفي سالنامة: محمد شرف الدين أفندي. انظر: الكردي، ص١٠٦؛ وسالنامة، ص١٣٥.

(١٤٤) لم يرد عند الكردي، وفي سالنامة ورد ذكره. انظر: التاريخ القويم، ص١٠٦؛ وسالنامة، ص١٣٥.

(١٤٥) يوجد ست ورقات بيضاء.

(١٤٦) في هذا الجلد اختتامية للقاضي خليل فهمي بن علي.

(١٤٧) عند الكردي، ورد اسمه بغدادي زاده عبد الرحيم، أما في سالنامة فقد ورد الاسم نفسه الوارد أعلاه. انظر: الكردي، ص١٠٦؛ وسالنامة، ص١٣٥.

(١٤٨) الجلد رقم ٨٠ يقع في سجلين. وهذا القاضي لم يرد اسمه في سالنامة.

(١٤٩) جاء اسم القاضي عبد الرحيم أفندي في افتتاحيته للجلد رقم ٨٠ (١- ٢٠٣)، وكذلك القاضي محمد صدقي.

(١٥٠) ورد اسمه في سالنامة: بالحقلي علي أفندي حفيدي محمد سعيد أفندي. انظر: سالنامة، ص١٣٥.

(١٥١) يوجد أربع ورقات مكتوب فيها بخط حديث، وأربع ورقات بيضاء.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٨٢	٨٤	يونس وهبي أفندي (السيد)(١٥٢)	١٨,٩ × ٥٤,٤	٩٧ ق	١٣٠٥هـ (من ١-٢٨٢)(١٥٣)
٨٣	٨٤	يونس وهبي أفندي (السيد)	١٩,٥ × ٥٤,٩	٩٩ ق	١٣٠٥هـ(من ٢٨٣-٦٥٨)
٨٤	٨٥	-	١٨,٨ × ٥٥	٦١ ق	١٣٠٥هـ
٨٥	٨٧	أحمد مختار بن بدر الدين(١٥٤)	١٩,٢ × ٥٤,٥	١١٤ ق(١٥٥)	١٣٠٦هـ (من ١-٣٨٢)
٨٦	٨٧	مصطفى عاصم (السيد)(١٥٦)	٢٠ × ٥٤	١١٨ ق	١٣٠٦هـ(من ٣٨٣-٧٥٩)
٨٧	٨٩	محمد شكري أفندي(١٥٧)	١٩ × ٥٦,١	١٤١ ق	١٣٠٧هـ (من ١-٤٦٧)
٨٨	٨٩	عطا الله أفندي زاده(١٥٨)	٢٠ × ٥٦,٥	١٢٤ ق	١٣٠٧هـ (من ٤٦٨-٨٦٦)
٨٩	٩٠	عطا الله أفندي زاده(١٥٩)	١٩,٧ × ٥٦,٢	١٠٢ ق	١٣٠٧هـ

(١٥٢) هو يونس وهبي بن خطيب محمد. وفي سالنامة ذكر قاض آخر للعام نفسه وهو عبدالستار أفندي. انظر: سالنامة، ص١٣٥.

(١٥٣) الجلد رقم ٨٤ في سجلين.

(١٥٤) عند الكردي قاضي مكة لهذا العام محمد أحمد عطا الله شكري، وفي سالنامة الاسم نفسه الوارد أعلاه، يضاف له قاض آخر للعام نفسه هو حسين توفيق أفندي. انظر: الكردي، ص١٠٦؛ وسالنامة، ص١٣٥.

(١٥٥) يوجد أربع ورقات بيضاء.

(١٥٦) لم يرد ذكره عند الكردي، وسالنامة.

(١٥٧) ورد عند الكردي، وسالنامة ونقلته عنهما.

(١٥٨) لم يرد عند الكردي، وسالنامة، إنما عندهما محمد شكري أفندي.

(١٥٩) جاء اسمه في اختتاميته للجلد.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٩٠	٩١	حسين رشدي أفندي	١٩,٦ × ٥٦	١٤٩ ق	١٣٠٨هـ (من ١-٤٧٢)
٩١	٩١	حسين رشدي(١٦٠)	١٩,٨ × ٥٥,٥	١٣٥ ق(١٦١)	١٣٠٨هـ (من ٤٧٣-٨٢٣)
٩٢	٩٣(١٦٢)	محمد ضياء الدين أفندي	١٩,٥ × ٥٥	١٥١ ق(١٦٣)	١٣٠٩هـ (من ١-٤٥٤)
٩٣	٩٤(١٦٤)	محمد ضياء الدين (السيد)(١٦٥)	١٩,٥ × ٥٥	١٤٢ ق(١٦٦)	١٣٠٩هـ (من ٤٥٥-٨١٧)
٩٤	٩٦	عبدالله صائب أفندي(١٦٧)	١٩,٩ × ٥٥,٢	١٢٢ ق(١٦٨)	١٣١٠هـ (٥٤٩-٩٤٢)

(١٦٠) جاء اسمه في اختتاميته لهذا الجلد.

(١٦١) يوجد عشر ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

(١٦٢) كتب على هذا الجلد ٨٣، والصواب أن يحمل هذا الجلد رقم ٩٣ وهو مقسم في سجلين، ورقم ٩٣ كتب على كعب الجلد، ويتضح صحة هذا الرقم من موقعه في الترتيب.

(١٦٣) يوجد ورقة كتب عليها بخط حديث، وثلاث ورقات بيضاء لم أضمنها العدد المذكور أعلاه، كما يوجد في وسط الجلد ثلاث ورقات من النوع الصقيل ليست من أصل السجل وإنما ملصقة به، كذلك لم أضمنها العدد.

(١٦٤) في الأصل كتب عليه ٨٣، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

(١٦٥) ورد ذكره في هذا الجلد في اختتاميته.

(١٦٦) يوجد ورقة كتب عليها بخط حديث، وفي أول السجل يوجد ورقة بيضاء لكنها حديثة، لم أضمنهما العدد المذكور.

(١٦٧) جاء اسمه في اختتاميته.

(١٦٨) يوجد سبع ورقات كتب عليها بخط حديث، وأربع بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
٩٥	٩٦	عبدالله صائب أفندي (السيد)(١٦٩)	١٩ × ٥٤,٧	١٧٠ ق(١٧٠)	١٣١٠هـ (من ١-٥٤٨)
٩٦	٩٦	عبدالله صائب أفندي (السيد)	١٩,٩ × ٥٥	١٢٢ ق	١٣١٠هـ (من ٥٤٩-٩٤٢)
٩٧	٩٨	أحمد عاصم أفندي (السيد)	١٩,٧ × ٥٤,٨	١٥٠ ق(١٧١)	١٣١١هـ (من ١-٤٦٩)
٩٨	٩٨	أحمد عاصم أفندي (السيد)	١٩,٢ × ٥٥	١٥٥ ق(١٧٢)	١٣١١هـ (من ٤٦٩-٨٩٩)
٩٩	١٠٠	محمد سالم أفندي (السيد)	١٩,٥ × ٥٥,٦	١٤٧ ق(١٧٣)	١٣١٢هـ (من ١-٤١٠)
١٠٠	١٠٠	محمد سالم أفندي (السيد)	١٩,١ × ٥٥,٨	١١١ ق(١٧٤)	١٣١٢هـ (من ٤١١-٦٤٦)
١٠١	١٠٢	كمال الدين أفندي	١٩,٤ × ٥٦	١٣٠ ق(١٧٥)	١٣١٣هـ (من ١-٣١٨)

(١٦٩) جاء اسمه في فرمانه.

(١٧٠) يوجد خمس ورقات بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٧١) يوجد ورقة عليها خط حديث، وثلاث ورقات بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٧٢) يوجد ثماني ورقات كتب عليها بخط حديث، وثلاث بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٧٣) يوجد سبع ورقات بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٧٤) يوجد خمس ورقات كتب عليها بخط حديث، وثلاث عشرة ورقة بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٧٥) يوجد أربع ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٠٢	١٠٣	كمال الدين أفندي (السيد)	١٩,٧ × ٥٥,٥	١٤٧ ق[١٧٦]	١٣١٣هـ (من ٣١٩-٦٦٥)
١٠٣	١٠٤	حافظ أحمد نظيف أفندي (السيد)[١٧٧]	١٩,٥ × ٥٤,٨	١٦٧ ق	١٣١٤هـ (من ١-٤٣٥)
١٠٤	١٠٤[١٧٨]	أحمد لطف (السيد)	١٩,٥ × ٥٤,٨	١٤٩ ق	١٣١٤هـ (من ٤٣٦-٨٥٣)
١٠٥	١٠٦	عبد الكريم أفندي (السيد)	١٩,٣ × ٥٥,٣	١٤٠ ق[١٧٩]	١٣١٥هـ (من ١-٣٩٤)
١٠٦	١٠٦	عبد الكريم أفندي (السيد)	٢٠ × ٥٥	١٦١ ق[١٨٠]	١٣١٥هـ (من ٣٩٥-٨١٨)
١٠٧	١٠٨	محمد عارف أفندي (السيد)	١٩,٣ × ٥٥	١٣٤ ق	١٣١٦هـ (من ١- ٣٩٥)
١٠٨	١٠٨	محمد عارف (السيد)	٢٠ × ٥٥,٥	١٣٣ ق[١٨١]	١٣١٦هـ (من ٣٩٦-٧٨٤)
١٠٩	جلد نسخ حديثًا	محمد فؤاد أفندي[١٨٢]	٣٢,٥ × ٤٧,٢	١٩٦ ص[١٨٣]	١٣١٧هـ (من ١-٥١٦)

(١٧٦) يوجد ثلاث ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٧٧) عند الكردي: أحمد نظيف أفندي. انظر: الكردي، ص١٠٧.

(١٧٨) لا يوجد جلد يحمل الرقم ١٠٥، فلعله القادم.

(١٧٩) يوجد ورقة كتب عليها بخط حديث، وأربع بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٨٠) يوجد خمس ورقات بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور، وكذلك ثلاث ورقات حديثة.

(١٨١) يوجد أربع ورقات كتبت بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور.

(١٨٢) أفدت اسم القاضي من الكردي، ص١٠٧.

(١٨٣) في هذا الجلد المنسوخ فهرس يتضمن تاريخ الصك وموضوعه وصورة الصك.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١١٠	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٢	؟	٤٨,٢ × ٣٢,٥	٤٩٣ ص(١٨٤)	١٣١٧هـ
١١١	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٣٩٥	؟	٤٧,٢ × ٣٢,٥	٣٩٥ ص	١٣١٧هـ
١١٢	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ١	؟	-	٦٩٢ ص(١٨٥)	١٣١٧هـ
١١٣	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٤	؟	-	٧٩٠ ص	١٣١٧هـ
١١٤	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٥	؟	-	٩٥٩ ص(١٨٦)	١٣١٧هـ
١١٥	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ١	مصطفى نعيم أفندي(١٨٧)	-	١٩٨ ص(١٨٨)	١٣١٨هـ

(١٨٤) فيه فهرس للمجلد الثاني لعام ١٣١٧هـ، المبتدأ من نمرة ٣٠٤ والمنتهي بنمرة ١٣٧٤. وجاء في آخره: "إلى هنا وقف بنا جواد اليراع وابتدى السير في الجلد الثالث لعام ١٣١٧[هـ] الملحق للجلد الثاني للعام المذكور وأوله نمرة (٣٧٥) فللمعلومية بما ذكر، كاتب السجل".

(١٨٥) جاء في هذا الجلد أنه ينتهي المجلد الثالث بعام ١٣١٧هـ، المبتدأ من نمرة (٣٧٥) وينتهي بنمرة (٥٥٠)، ويليه المجلد الرابع للعام المذكور وأوله بنمرة (٥٥١).

(١٨٦) يبدأ الجلد بصفحة رقم ٧٩١. جاء في آخر هذا الجلد: "إلى هنا ينتهي سجل عام ١٣١٧هـ المنسوخ من السجل البالي للعام المذكور، وللبيان بما ذكر تحرر، ٣٦٢/٩/٣٠ كاتبه محسن بن حازم بن صبح" أي سنة ١٣٦٢هـ.

(١٨٧) أفدته من الكردي، ص١٠٧.

(١٨٨) جاء في هذا الجلد أنه يبدأ بصفحة ١ وينتهي بصفحة ١٩٨. وجاء في آخر هذا الجلد قول الناسخ: "وانتهى هذا المجلد المنسوخ من سجل عام ١٣١٨ من نمرة (١) والمنتهي بنومرة[بنمرة](١٩٦)، وإلى =

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١١٦	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٢	؟	-	٢٩٥ ص[١٨٩]	١٣١٨هـ
١١٧	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٣	؟	-	٣٩٤ ق[١٩٠]	١٣١٨هـ[١٩١]
١١٨	جلد نسخ حديثاً كتب عليه ٤	؟	-	؟[١٩٢]	١٣١٨هـ

= هنا وقف بنا جـواد اليـراع وابتـدأ السـيـر في المجلد الثـاني من نومرة[نمرة](١٩٧) المتضمن.. ولما ذكر حرر ١٣٦١/٢/٢٦هـ ويحتوي على صحائف (١٩٨) تبدأ من ص١ وتنتهي ص١٩٨ كاتب السجل".

(١٨٩) يبدأ الترقيم من ص١٩٩ إلى ص٢٩٥، ويكون بهذا عدد صفحاته (٩٦) صفحة، وجاء في آخر هذا الجلد قول الناسخ: "إلى هنا وقف بنا جـواد اليـراع، وابتدئ السيـر في المجلد الثالث وأوله نومر(٢٧٩) ويحتوي هذا المجلد على معاملات ابتداؤها من نومره(١٩٧) وتنتهي بنومره (٢٧٨)، وعدد صحائف تبتدئ نومره (١٩٩) وتنتهي بنومره (٢٩٦) فللمعلومية بما ذكر حرر، ١٣٦١/٥/٢٧هـ، كاتب السجل".

(١٩٠) جاء في آخر الجلد ما نصه: "إلى هنا وقف بنا جواد اليراع، وابتدا السيـر في المجلد الرابع وأوله نومره[نمرة](٧٩) وينتهي بنومره(٣٦٣) وعدد صحائفه يبتدئ من نومره[بنمرة] ٢٩٧ وينتهي بنومره[بنمرة] ٣٩٤ فللمعلومية بما ذكر ١-١٣٦١/٩/٢هـ، كاتب السجل".

(١٩١) جاء على طرة الجلد: "هذا المجلد الثالث لعام ١٣١٨ المنسوخ من السجل البالي للعام المذكور التابع للمجلد الثاني".

(١٩٢) جاء في هذا الجلد الذي يبتدئ بصفحة ٣٩٥: "وإلى هنا ينتهي المجلد الرابع للمجلد الثالث المنسوخ من سجل سنة ١٣١٨ البالي المذكور، ويليه المجلد الخامس، وأوله مشترى... بنومره (٤٥٢) ولما ذكر تحرر، وأن هذا المجلد يبتدئ من نومره ٣٦٤ وينتهي بنومره ٤٥١ وعدد صحائفه من ص ٣٩٥ ولبيان بما ذكر تحرر ٥ صفر سنة ١٣٦٢هـ، كاتب السجل".

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١١٩	جلد نسخ حديثًا كتب عليه ٥	؟	-	٦٩٠ ص(١٩٣)	١٣١٨هـ(١٩٤)
١٢٠	جلد نسخ حديثًا كتب عليه ٦	؟	-	٧٥٦ ص(١٩٥)	١٣١٨هـ(١٩٦)
١٢١	١١٤	محمد هاشم بن عثمان	١٩,٥ × ٥٥,٥	١٤١ ق	١٣١٩هـ (من ١-١٩٠)
١٢٢	١١٤	محمد هاشم بن عثمان	١٩,٨ × ٥٥,٨	١٣٩ ق	١٣١٩هـ (من ١٩١-٥٥٠)
١٢٣	جلد نسخ حديثًا كتب عليه ١	محمد هاشم أفندي	١٩,٣ × ٥٦,٢	١٩٥ ص(١٩٧)	١٣٢٠هـ

(١٩٣) جاء في نهاية هذا الجلد: "إلى هنا ينتهي المجلد الخامس من سجل عام ١٣١٨ المنسوخ من السجل البالي للعام المذكور، ويعقبه السجل السادس.. بقية الصكوك، وأوله فراغ لعبدالحميد خطيب نمره (٦٣٥) من العام المذكور للمعلومية بما ذكر تحرر ١٥/-/١٣٦٤[هـ]، كاتب السجل".

(١٩٤) هذا الجلد يبدأ بـ ص٤٩٣ وينتهي بـ ص٦٩٠. وبهذا يكون عدد صفحاته (١٩٧) صفحة.

(١٩٥) يبدأ هذا الجلد بـ ص٦٩٥ وينتهي بـ ص٧٥٦ فيكون عدد صفحاته (٦٢) صفحة.

(١٩٦) جاء في هذا الجلد أن الناسخ يكتب للصكوك العثمانية هكذا: "الصك باللغة التركية...". وجاء في آخره: "إلى هنا ينتهي سجل عام ١٣١٨[هـ] من السجل البالي، وعدد صكوك هذا المجلد ٥٣ مكاتته[؟] لما سبق وذلك في ٢٦/١٣٦٤[هـ] وللبيان بما ذكر تحرر ٢٦/١٣٦٤[هـ]، ٢٦ ج في سنة ١٣٦٤[هـ]، كاتب السجل".

(١٩٧) ينتهي ترقيم هذا الجلد عند ص١١٥. وجاء في هذا السجل قول الناسخ: "تم الجلد الأول لسجل عام ١٣٢٠ المنسوخ من سجله الأصل الممزق والذائبة أوراقه ابتداء من رقم (١) وانتهاء رقم ١٢٢، ويليه الجلد الثاني للعام نفسه ابتداء من رقم ١٢٣ ولما ذكر جرى التوقيع".

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٢٤	جلد نسخ حديثًا كتب عليه ٢	؟	١٩,٣ × ٥٦,٢	١٦٠ ص	= = =
١٢٥	١١٨	عبدالله كمال الدين أفندي	١٨,٢ × ٥٥,٢	٩٨ ق	١٣٢١هـ (من ١-٣٣٤)
١٢٦	١١٨	سليمان أفندي كمال الدين(١٩٨)	١٩,٣ × ٥٦	١٠٠ ق	١٣٢١هـ (من ٣٣٥-٧٣٦)
١٢٧	١٢٠	إبراهيم حقي أفندي (السيد)	١٩,٣ × ٥٦,٥	١٢٦ ق	١٣٢٢هـ (من ١-٤٣٩)
١٢٨	١٢٠	؟	١٩ × ٥٦	٩٦ ق	١٣٢٢هـ (من ٤٤٠-٧٩٦)
١٢٩	١٢٢	محمد جمال الدين أفندي	١٩,٥ × ٥٦	١١٦ ق	١٣٢٣هـ (من ٤٦٣-٨٦٦)
١٣٠	١٢٢	محمد جمال الدين أفندي	١٨,٣ × ٥٥	١٢٩ ق	١٣٢٣هـ (من ١-٤٦٣)
١٣١	١٢٤	محمد رفعت أفندي (السيد)	١٩,٣ × ٥٦	١٣٨ ق	١٣٢٤هـ (من ١-٤٦٩)
١٣٢	١٢٤	مصطفى فائق أفندي(١٩٩)	١٩,٧ × ٥٦,٦	١٣٧ ق	١٣٢٤هـ (من ٤٧٠-٩١٩)
١٣٣	١٢٦	أحمد نظيف أفندي(٢٠٠)	-	٢٣٧ ق(٢٠١)	١٣٢٥هـ

(١٩٨) جاء اسمه داخل ختمه (كمال الدين)، ولعله عبدالله كمال الدين المتقدم ذكره.

(١٩٩) لم يرد ذكره عند الكردي.

(٢٠٠) ورد اسمه عند الكردي: مفتي زاده أحمد نظيف. انظر: الكردي، ص١٠٧.

(٢٠١) يوجد ست عشرة ورقة كتب عليها بخط حديث، وثلاث عشرة بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه. وفي هذا الجلد اختتام للقاضي أحمد جمال الدين كتب داخل ختمه تاريخ لسنة ١٣٢٣هـ.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٣٤	١٢٨	حسين فهمي أفندي	١٩ × ٥٥	١٥٦ ق	١٣٢٦هـ (من ١-٤٩٠)
١٣٥	١٢٧[٢٠٢]	أحمد بن صالح (السيد)[٢٠٣]	٢٠,٥ × ٥٦	١٥٢ ق[٢٠٤]	١٣٢٦هـ (من ٤٩١-٩٥٤)
١٣٦	؟	حافظ عثمان نوري (السيد)	١٩ × ٥٥,٧	١١٨ ق	١٣٢٧هـ (من ١-٤٠٦)
١٣٧	؟	حافظ عثمان (السيد)	١٩,٦ × ٥٥	١٥٧ ق[٢٠٥]	١٣٢٧هـ (من ٤٠٧-٨٧٩)
١٣٨	١٣٢	مصطفى زين الدين أفندي (السيد)	١٩ × ٥٦	١٢٠ ق	١٣٢٨هـ (من ١-٣٦٠)
١٣٩	؟	مصطفى زين الدين أفندي (السيد)	٢٠ × ٥٦	١٠٨ ق[٢٠٦]	١٣٢٨هـ (من ٣٦١-٦٨٠)
١٤٠	١٣٤	عمر خلوصي أفندي[٢٠٧]	٢٠ × ٥٦,٥	١١١ ق	١٣٢٩هـ (من ١-٤٩١)
١٤١	؟	عمر خلوصي أفندي	٢٠ × ٥٦,٣	١١١ ق[٢٠٨]	١٣٢٩هـ (من ٤٩٢-٨١١)

(٢٠٢) هكذا رُقم، ويبدو أن صواب ترقيمه ١٢٨ وما قبله ١٢٧.

(٢٠٣) هو القاضي بالنيابة من قبل القاضي حسين فهمي لسنة ١٣٢٦هـ.

(٢٠٤) يوجد ثماني ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

(٢٠٥) يوجد ورقة كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه. وجاء ذكر أحمد بن صالح نائبًا ووكيلاً في ورقة ١٥٥ من هذا الجلد.

(٢٠٦) يوجد ست ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

(٢٠٧) عند الكردي: عمر خلوص.

(٢٠٨) يوجد ثلاث ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٤٢	١٣٦	علي رضا أفندي (السيد)	١٨,٧ × ٥٥,٥	١٤١ ق(٢٠٩)	١٣٣٠هـ (من ١-٤٣٦)
١٤٣	١٣٦	؟ سليم أفندي (السيد)(٢١٠)	١٩,٨ × ٥٥,٦	١٨٢ ق(٢١١)	١٣٣٠هـ (من ٤٣٧-٩٣٢)
١٤٤	١٣٨	أسعد شكري أفندي(٢١٢)	١٩,٥ × ٥٥,٥	٩٧ ق	١٣٣١هـ (من ١-٣١٨)
١٤٥	١٣٨	عمر فخر الدين مكي أفندي (السيد)	١٩,٨ × ٥٥,٣	١١٣ ق(٢١٣)	١٣٣١هـ (من ٣١٩-٦٦٢)
١٤٦	؟	عمر فخر الدين مكي أفندي (السيد)(٢١٤)	١٩,٥ × ٥٥,٥	١٥٧ ق(٢١٥)	١٣٣١-١٣٣٢هـ
١٤٧	١٣٩	سليمان رشدي أفندي(السيد)	٣٩,٥ × ٤٦	١١٣ ص	١٣٣٢هـ
١٤٨	١٤٠	مصطفى صبري أفندي (السيد)	٢٧ × ٣٩,٢	١٩٧ ق	١٣٣٢-١٣٣٣هـ

(٢٠٩) يوجد ثلاث ورقات كتب عليها بخط حديث، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

(٢١٠) لم أتبين بقية اسمه، وعند الكردي: علي رضا لعام ١٢٣٠هـ.

(٢١١) يوجد أربع ورقات كتب عليها بخط حديث، وست بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

(٢١٢) أفدت اسم شكري من الكردي.

(٢١٣) يوجد خمس ورقات بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

(٢١٤) ورد في هذا الجلد أيضًا ورقة ٦٥ فرمان باسم القاضي سليمان رشدي أفندي.

(٢١٥) يوجد أربع ورقات كتب عليها بخط حديث، وست بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور أعلاه.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٤٩	١٤٤	عمر فخر الدين أفندي (السيد)(٢١٦)	٣٨ × ٥٧	٣٥٠ ص	١٣٣٢-١٣٣٤هـ
١٥٠	١٤٢	صالح صدقي أفندي (السيد)	٣٨ × ٥٥	١٥٧ ص	١٣٣٣-١٣٣٤هـ
١٥١	١٤٣	صالح صدقي أفندي (السيد)	٢٧ × ٤٠	٥٧ ق(٢١٧)	١٣٣٤هـ
١٥٢	١٤٧	أسعد دهان(٢١٨)	٣٦ × ٤٩	٩٨ ص(٢١٩)	١٣٣٦هـ
١٥٣	١٤٨	أسعد دهان(٢٢٠)	٢٧ × ٤٠	٩٦ ص(٢٢١)	١٣٣٦هـ(٢٢٢)
١٥٤	جلد حديث	أسعد دهان	٤٠ × ٥٥	١٩٦ ص(٢٢٣)	١٣٣٦هـ
١٥٥	؟	أسعد دهان	٣٤ × ٥١	٦٥ ق(٢٢٤)	١٣٣٨هـ
١٥٦	؟	أسعد دهان	٣٥,٥ × ٥٢	٧٥ ق(٢٢٥)	١٣٣٨هـ(٢٢٦)

(٢١٦) عند الكردي لعام ١٢٣٣-١٢٣٤هـ أحمد حلمي.
(٢١٧) يوجد إحدى عشرة ورقة بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.
(٢١٨) نقلاً عن الكردي.
(٢١٩) اعتمدت الترقيم الموجود على الجلد وهو ترقيم حديث.
(٢٢٠) نقلاً عن الكردي. وذكر أنه استمر خلال المدة ١٢٣٦-١٣٤٠هـ.
(٢٢١) اعتمدت الترقيم الموجود على الجلد وهو ترقيم حديث، ويوجد ورقتان كتب عليهما بخط حديث، وأخرى بيضاء، لم أضمنها العدد المذكور.
(٢٢٢) في بداية هذا الجلد فهرس.
(٢٢٣) يوجد فيه ورقتان حديثتان، لم أضمنهما العدد المذكور.
(٢٢٤) هذا الجلد غير مرقم.
(٢٢٥) هذا الجلد غير مرقم.
(٢٢٦) لا يحمل هذا الجلد رقمًا، وكل ما وضعت عليه علامة استفهام لا يحمل رقمًا.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٥٧	؟	أسعد دهان	٥٢ × ٣٥,٧	٥٧ ق(٢٢٧)	١٣٣٨هـ
١٥٨	١٥٣	أسعد دهان	٤٠,٧ × ٣٢	٤٩ ق	١٣٣٨هـ
١٥٩	١٥٤	أسعد دهان	٤١ × ٣١	١٥ص(٢٢٨)	١٣٣٨هـ
١٦٠	؟	أسعد دهان	٤٠,٥ × ٣٢,٥	١١٠ ص(٢٢٩)	١٣٣٨هـ
١٦١	؟	أسعد دهان	٤٠,٢ × ٣٢,٢	١٩٩ ص(٢٣٠)	١٣٣٨هـ
١٦٢	؟	أسعد دهان	٤٠,٥ × ٣٣	٥٤ ق(٢٣١)	١٣٣٨هـ
١٦٣	١٥٧	أسعد دهان	٤١,٥ × ٣٣,٥	٧٠ ق	١٣٣٩هـ
١٦٤	١٥٨	أسعد دهان	٤٠ × ٣١,٥	٦٥ ق	١٣٣٩هـ
١٦٥	؟	أسعد دهان	٤٠,٥ × ٣٣	٥٣ ق	١٣٣٩هـ
١٦٦	١٥٧	أسعد دهان	٤٢ × ٣٣	٦٨ ق	١٣٣٩هـ
١٦٧	١٥٧	أسعد دهان	٤٢ × ٣٣	٧٠ ق	١٣٣٩هـ
١٦٨	؟	أسعد دهان	٤٠ × ٣٣,٣	٥٤ ق	١٣٣٩هـ
١٦٩	١٥٩	أسعد دهان	٥١,٥ × ٣١	٧ ق(٢٣٢)	١٣٣٩هـ
١٧٠	١٦٠	أسعد دهان	٤١,٥ × ٣٤	٥٣ ق	١٣٤٠هـ
١٧١	؟	أسعد دهان	٤٢,٥ × ٣٣	٣٠ ق	١٣٤٠هـ
١٧٢	١٦١	أسعد دهان	٤٢ × ٣٢	١٤٨ ق	١٣٤٠هـ

(٢٢٧) هذا الجلد غير مرقم.

(٢٢٨) هذا الجلد رقم ترقيمًا حديثًا، ويوجد في السجل بقية أوراق بيضاء، وهي قديمة تزيد على ثلاثين ورقة.

(٢٢٩) ترقيم حديث اعتمدت عليه.

(٢٣٠) ترقيم حديث اعتمدت عليه، وهو يبدأ بـ ص١١١، إكمالاً للجلد الذي قبله.

(٢٣١) يبدأ هذا الجلد بترقيم قديم يبدأ بـ١٣٣ ثم ينقطع ويرقم ترقيمًا حديثًا ينتهي بـ ص٢٤٢.

(٢٣٢) يوجد في هذا الجلد (١٠٠) ورقة بيضاء.

تابع الجدول:

م	ترقيم الجلد في المحكمة	اسم القاضي	مقاس الجلد	عدد أوراقه	المدة التي يغطيها الجلد
١٧٣	١٦٤	عبدالله أبو الخير ميرداد(٢٣٣)	٣٤ × ٤٢	٦٣ ق	١٣٤١هـ
١٧٤	١٦٤	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٥ × ٤٢	٥٦ ق	١٣٤١هـ
١٧٥	١٦٥	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٥ × ٤٢	٩٧ ق	١٣٤١هـ
١٧٦	١٦٦	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٢,٥ × ٤٢	٢٠ ق(٢٣٤)	١٣٤١هـ
١٧٧	١٦٨	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣١,٥ × ٤٨	١٩٩ ص(٢٣٥)	١٣٤٢هـ
١٧٨	؟	عبدالله أبو الخير ميرداد	٢٨ × ٤٢	١٩٧ ص(٢٣٦)	١٣٤٢هـ
١٧٩	١٧٠	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٤,٥ × ٤٣	٨٦ ص	١٣٤٢هـ
١٨٠	١٧١	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣١,٧ × ٤٨	١٤ ص(٢٣٧)	١٣٤٢هـ
١٨١	١٧١	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٦ × ٤٣	٩٢ ص(٢٣٨)	١٣٤٢هـ
١٨٢	١٧٢	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٤,٥ × ٤١,٥	٥٥ ق	١٣٤٣هـ
١٨٣	١٧٣	عبدالله أبو الخير ميرداد	٣٦ × ٥٧	١٥٦ ق	١٣٤٣هـ

(٢٣٣) تولى القضاء خلال المدة ١٣٤١-١٣٤٣هـ. انظر: الكردي، ص١٠٧.
(٢٣٤) يوجد أوراق بيضاء في هذا الجلد.
(٢٣٥) ترقيم هذا الجلد حديث.
(٢٣٦) ترقيم هذا الجلد حديث.
(٢٣٧) ترقيم هذا الجلد حديث.
(٢٣٨) يبدأ هذا الجلد بـ ص٨٧ وينتهي بـ ص١٩٢ وهو ترقيم بخط حديث.

الخـاتمة:

استطعت من خلال هذه الدراسة للسجلات المحفوظة بمحكمة مكة المكرمة، أن أستخلص بعض النتائج، ألخصها فيما يلي:

١ – اشتملت الدراسة على (١٧٤) سجلاً قديمًا، وغطت المدة من ١٢٠٦–١٣٤٣هـ. وهذه السجلات مختلفة المقاسات والأحجام.

٢ – وجدت بعض السنين التي لا يوجد لها سجلات تدون وقائعها.

٣ – هناك بعض السجلات غير مرقمة، وقد يرقم بعضها بترقيمين مختلفين.

٤ – حملت بعض القضايا في بعض السجلات رقمًا متسلسلاً، وإن كان في التسلسل بعض الاضطراب.

٥ – وجود فراغات وأوراق بيضاء في بعض السجلات.

٦ – ساد في هذه القضايا والسجلات القضاء حسب المذهب الحنفي؛ لأنه مذهب الدولة العثمانية الرسمي.

٧ – تتشابه افتتاحيات السجلات لدى أغلب القضاة، وعلى امتداد مدة الدراسة؛ مما يوضح صورة عامة للغة السجلات وطريقة كتابتها.

٨ – استخدم القضاة اللغتين العربية والعثمانية في تدوين بعض القضايا والوثائق، بحسب الشخص المتقدم

للمحكمة، مع وجود مترجم معين من قبل الدولة العثمانية.

٩ - احتوت السجلات على قضايا متنوعة، تناولت مختلف نواحي الحياة المكية، من الوصايا، والوقفيات، والمبايعات، والعتق، والمنازعات والخصومات، وغيرها.

١٠ - عظم الأهمية التي أولاها العثمانيون مكة المكرمة عامة، والقضاة فيها خاصة؛ إذ كان قضاة مكة خصوصًا يعينون بفرمان سلطاني، وبرأي من شيخ الإسلام في الآستانة.

١١ - عظم أهمية التدوين، فقد حرص القضاة على تدوين قضاياهم في سجلات حفظت لنا؛ مما يعطي صورة واضحة عن تلك المدة.

١٢ - أوضحت هذه الدراسة أسماء بعض القضاة، كما أضافت أسماء قضاة آخرين لم يردوا في بعض المصادر، مع قلتها.

أطلس الشواهد الأثرية

على مسارات طرق القوافل القديمة في شبه الجزيرة العربية

إعداد

عبدالله بن محمد الشايع

٢٣٤ صفحة



يقدم هذا الكتاب مئة وثمان وأربعين صورة لنماذج وأنماط من الصوى والمذيلات والدوائر الحجرية وغيرها، وقف عليها المؤلف أثناء تتبعه لمسارات طرق القوافل القديمة ضمن رحلات ميدانية شملت المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وسلطنة عمان، والجمهورية اليمنية، من خلال مشروع "تحقيق مسارات طرق القوافل القديمة في شبه الجزيرة العربية" الذي تحتضنه دارة الملك عبدالعزيز، كما كان له وقفات عند بعض هذه الأشكال والأنماط الحجرية.

ويعرّف المؤلف بالركامات الحجرية المتناثرة على أرض الجزيرة العربية، ويسرد أقوال علماء اللغة فيها، ووصف الشعراء لها، ويختتم بالحديث عن مناظر تنوعت بين نقوش أثرية وطبيعية، وعلامات طرق باقية، وهضاب تشكلت في قوالب جمالية استوقفت المؤلف أثناء الرحلات واستحقت الإشارة إليها.

إصدارات دارة الملك عبدالعزيز

الدارة

ص.ب ٢٩٤٥ - الرياض ١١٤٦١ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٠١١٩٩٩/٢١٦٤ - فاكس ٤٠١٣٥٩٧
بريد إلكتروني info@darah.org.sa